الأمم المتحدة

A/64/PV.23

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الرابعة والستون

الجلسة العامة **٢٣**

الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد علي عبد السلام التريكي . . . . . (الجماهيرية العربية الليبية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

**البندان ٦٣ و ٤٧ من جدول الأعمال** (تابع)

**الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

**(أ) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي**

**تقريرا الأمين العام (A/64/204 و A/64/208)**

**(ب) أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها**

**تقرير الأمين العام (A/64/210)**

**٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا**

**مذكرة من الأمين العام (A/64/302)**

**السيد مكني** (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد كندا أن ينضم مرة أخرى إلى هذه المناقشة المهمة. إن أفريقيا، كما نعلم جميعا، قارة ثرية بثقافاتها وتنوعها ومواردها وتجاربها وإمكاناتها. وفي رأينا، حققت بلدان أفريقية كثيرة تقدما مهما في السنوات الأخيرة، وتمضي أجزاء كبيرة من القارة في الاتجاه الصحيح. وأجريت انتخابات أكثر حرية ونزاهة، وتوجد إدارة اقتصادية أكثر حصافة وقيادة ذات عقلية إصلاحية وأكثر ديمقراطية.

وما فتئت أفريقيا تواجه تحديات صحية وتعليمية وزراعية وبيئية وتحديات في ما يتعلق بالسلام والأمن. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله لمساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وبناء مؤسسات سياسية واقتصادية مستقرة. وإن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مسؤولية مشتركة تعتمد على الالتزام والشراكة والمثابرة.

وكندا تضطلع بدورها لمساعدة أفريقيا على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأوفت كندا بالتزاماتها في إطار مجموعة الثمانية بمضاعفة المعونة لأفريقيا من مستويات الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٢,١ بليون دولار. وفضلا عن ذلك،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

أكدت كندا مجددا التزامها بمضاعفة إجمالي مساعدتها الدولية بحلول ٢٠١٠-٢٠١١ من مستوياتها في ٢٠٠١-٢٠٠٢. وسيصل هذا بإجمالي مساعدات كندا الدولية إلى حوالي ٥ بلايين دولار سنويا.

وفي إطار التعهد المشترك لمجموعة الثمانية بشأن الأمن الغذائي، ستزيد كندا بأكثر من الضعف استثماراتها في الأمن الغذائي وتوفر زيادة في التمويل قدرها ٦٠٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات، ليصل إجمالي التمويل إلى ١,١٨ بليون دولار. كما ألغت كندا كل شروط معوناتها الغذائية والتزمت بإلغاء كل الشروط على المساعدات الثنائية بحلول عام ٢٠١٣. ولن يحسن هذا فحسب المعونة بزيادة تأثيرها، ولكنه سيمكننا أيضا من تلبية احتياجات البلدان النامية بشكل أفضل.

وعلى سبيل المثال، وردا على توقعات البنك الأفريقي للتنمية بعجز في الموارد خلال العام القادم، أعلنت كندا خلال الاجتماع الأخير لمجموعة الـ ٢٠ أنها ستزيد مؤقتا إلى ثلاثة أمثال رأس مالها المطلوب دفعه. وستوفر هذه المبادرة للبنك قدرة إضافية بحوالي ٢,٦ بليون دولار. ويأتي رد كندا إقرارا بالجهود التي يبذلها البنك الأفريقي للتنمية لكفالة أن تتوفر لديه موارد كافية يستجيب بها بسرعة على مطالب أعضائه المقترضين فيما يواصلون جهودهم لخفض الفقر.

إن توسيع القطاع الخاص مكون مهم من مكونات التنمية الشاملة. وكندا شريك اقتصادي مهم لأفريقيا، حيث تعمل أكثر من ٢٩٠ شركة كندية في ٣٦ بلدا على الأقل. وكندا أكبر مستثمر أجنبي غير أفريقي في التعدين في أفريقيا، وتضطلع في أحيان كثيرة بدور مهم في تطوير صناعة التعدين في القارة. وتشجع الحكومة الكندية وتتوقع في الحقيقة أن تفي الشركات الكندية بالمعايير العالية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات عندما تعمل في الخارج.

كما أن الإدارة الديمقراطية والفعالة مهمة لنجاح التنمية الاجتماعية – الاقتصادية الأفريقية. وأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران محركان للمساعدة في تحقيق هذا الهدف من خلال تهيئة بيئة تمكينية للاستقرار والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وكندا تدعم الشراكة الجديدة بقوة وتعتبر الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران مبادرة حيوية لنجاح التنمية في أفريقيا بشكل عام. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ الآلية. وقد انضم بالفعل ٢٩ بلدا، واستكملت ٩ بلدان عملية الاستعراض. وكانت كندا من بين أول المانحين لدعم الآلية إذ ساهمت بأكثر من ٦ ملايين دولار تقريبا في الصندوق الاستئماني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وحافظت كندا أيضا على التزام قوي تجاه المبادرات الإقليمية والمتعددة الأطراف لدفع جهود مقاومة الملاريا ومكافحتها قدما. وفي عام ٢٠٠٨ تعهدت كندا بتقديم ٤٥٠ مليون دولار إضافية خلال ثلاث سنوات للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ليصل إجمالي تعهدات كندا إلى ما يقرب من بليون دولار. ونحو ربع هذه الأموال تقريبا يوجه لمكافحة الملاريا.

وفي عام ٢٠٠٣ أسفر دعم الوكالة الكندية للتنمية الدولية لمكافحة الملاريا عن توزيع أكثر من ٧,٩ مليون ناموسية في أفريقيا من خلال شراكات مع الصليب الأحمر واليونيسيف والمنظمة الكندية للرؤية العالمية، و ٦٠ مليون دولار لزيادة إمكانية الحصول على العلاج على مستوى المجتمعات المحلية، لأن الملاريا والالتهاب الرئوي من أكثر

الأمراض القاتلة للأطفال في العالم. وتفيد تقديرات محافظة بأن هذين البرنامجين سينقذان أرواح ٢٥٠ ٠٠٠.

وانخرطت كندا بدأب مع شركائنا الأفارقة في إيجاد حلول دائمة للصراعات الطويلة الأمد في كل أنحاء القارة، من خلال الشراكات الثنائية المباشرة ومن خلال انخراطنا في دعم المؤسسات الأفريقية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ونحن مسرورون بالأدوار القيادية التي تضطلع بها هذه المؤسسات للتعامل مع الأزمات في المنطقة. وعلى سبيل الاستشهاد بمثال حديث واحد، تشارك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في قيادة فريق الاتصال الدولي الذي يتناول الحالة في غينيا. وفضلا عن ذلك، تعمل كندا أيضا، بصفتها عضوا ملتزما في لجنة بناء السلام ورئيسا للتشكيلة القطرية المخصصة لسيراليون، في شراكة مباشرة مع الدول التي تسعى من أجل تعاف سلمي ومستدام من الصراع.

(تكلم بالفرنسية)

إن الصراع المستمر في السودان والأزمة الإنسانية الناجمة عنه في دارفور أصبحا مسألتين دائمتين على جدول أعمال مجلس الأمن، في حين أصبح تزايد الانفلات الأمني – خاصة في جنوب السودان – مصدر انشغال متعاظم فيما نقترب من معلمين بارزين على طريق اتفاق السلام بين الشمال والجنوب مع اقتراب موعد الانتخابات السودانية ٢٠١٠ واستفتاء ٢٠١١ بشأن انفصال الجنوب. ويجب الحيلولة دون العودة إلى الحرب الأهلية في السودان.

ومنذ عام ٢٠٠٦ ساهمت كندا بأكثر من ٦٤٧ مليون دولار لدعم السلام والجهود الإنسانية في السودان، بما في ذلك دعم تنفيذ اتفاق السلام الشامل ودعم عملية سلام دارفور. وشمل دعمنا بإقامة شراكة مع البلدان الأفريقية المساهمة بأفراد في بعثتي حفظ السلام اللتين أذن بهما مجلس الأمن في السودان، وهما بعثة الأمم المتحدة في السودان، في جنوب السودان، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وسابقتها، بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان.

في منطقة البحيرات الكبرى، ترى كندا أن حل الصراعات الجارية والمعقدة المتشابكة أمر رئيسي لبناء الازدهار والتنمية للأجل الطويل. وبوصف كندا رئيسا مشاركا مع هولندا لمجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، فإنها تؤيد عملية المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى في تحقيق هدفها المتمثل في تنفيذ حلول دائمة للمشاكل الإقليمية المتعلقة بتحقيق السلام والأمن والاستقرار والتنمية.

مع ذلك، لا يمكن تحقيق السلام والرخاء في منطقة البحيرات الكبرى بدون معالجة الصراع الدائر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في المنطقة الشرقية. ولدى كندا حاليا ضباط كنديون يقومون بأدوار رئيسية في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقدمت أكثر من ٩٨ مليون دولار للمساعدات الإنسانية والإنمائية منذ عام ٢٠٠٦.

ما برحت كندا تشارك بفعالية في الجهود الرامية إلى إيصال المساعدات الإنسانية وتحقيق الاستقرار في الصومال. وتشارك كندا في فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، وقدمت أكثر من ٦٥ مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ للمساعدة في الاستجابة للاحتياجات الملحة للصوماليين واحتياجات اللاجئين الصوماليين في كينيا. وردا على هجمات القراصنة على سفن المعونة قبالة ساحل شرق أفريقيا، سترسل كندا

مرة أخرى سفينة بحرية إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر لتخدم لمدة ستة أشهر.

حققت أفريقيا نجاحا كبيرا على مدى السنوات القليلة الماضية. ونحن الكنديون ننضم إلى شركائنا الأفارقة في الاحتفال بهذا التقدم. إن القارة الأفريقية منطقة مبشرة للغاية وذات إمكانات كبيرة. ويجري تحقيق هذه الإمكانات من خلال الالتزامات والشراكات المنسقة بقيادة أفريقية. وستستمر كندا في الإسهام في التصدي للتحديات التي يواجهها الأفارقة وستقوم بدورها في العمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

**السيد تشوركن** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد عرضت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية للخطر استمرار التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في القارة الأفريقية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، من المهم تنفيذ الاتفاقات السياسية لدعم أفريقيا التي تم التوصل إليها في الأمم المتحدة وفي المحافل المتعددة الأطراف الأخرى، بما في ذلك مجموعة الثمانية ومجموعة العشرين. ونؤكد من جديد على التزام روسيا بتنفيذ الالتزامات الدولية بمساعدة البلدان الأفريقية، ولا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهما الإطاران المعترف بهما عموما للعمل مع أفريقيا.

في مؤتمر قمة مجموعة العشرين، تقرر إجراء زيادة كبيرة في المساعدة المقدمة إلى أفقر بلدان العالم، وغالبيتها من الدول الأفريقية وسنساعد بفعالية على تنفيذ هذا. ومؤخرا، أبرمنا اتفاقا مع البنك الدولي للمساهمة بمبلغ ٥٠ مليون دولار في مرفق الصندوق الاستئماني المتعدد الجهات المانحة للاستجابة الاجتماعية السريعة. ونعكف على دراسة الفرص الإضافية لتقديم المساعدة على أساس ثنائي. ووضع الإعلان السياسي بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا (القرار ١/٦٣) أساسا جيدا لاتخاذ إجراءات لاحقة لدعم الشراكة الجديدة، وقد اعتمد الإعلان في العام الماضي في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن ”احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل الوفاء بها“.

نعتقد أنه في المستقبل لن يكون من المهم التركيز على تقديم المساعدة المالية كوسيلة من وسائل الرد على الأزمة فحسب، بل من الضروري أيضا تركيز الجهود الوطنية والدولية على ضمان تحقيق النمو وتطوير البنية التحتية وتقديم المساعدة الاجتماعية للطبقات الأفقر والأضعف من السكان في الأجل الطويل. كما يجب إعطاء الأولوية لبرامج تشجيع مشاركة رأس المال الخاص في إنشاء البنية التحتية والمشاريع الاجتماعية.

بالنسبة لنا، ما زال تعزيز روسيا لعلاقات الصداقة التقليدية التي تربطها مع الدول الأفريقية وتوسيع نطاق التفاعل المتعدد الأوجه معها من أولويات السياسة الخارجية. لقد تخرج عشرات الآلاف الأفارقة في المؤسسات التعليمية في بلادنا، وكثير من الفنيين الروس – بمن فيهم الأطباء والمهندسون والجيولوجيون – عملوا ويواصلون العمل في العديد من البلدان الأفريقية. وفي الآونة الأخيرة، استعاد التفاعل بين روسيا وأفريقيا زخما كبيرا. والدليل الأكثر وضوحا على ذلك هو الزيارة التي قام بها إلى أفريقيا في حزيران/يونيه الماضي الرئيس دميتري ميدفيديف، رئيس الاتحاد الروسي، أكدنا مجددا خلالها على التزامنا بتطوير شراكة شاملة مع أفريقيا، وكذلك مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية وفرادى البلدان في المجالات الاقتصادية والإنسانية.

من المستحيل معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا بدون ضمان السلام الدائم في القارة.

وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري أن يتخذ الأفارقة أنفسهم موقفا استباقيا. ومن المهم دائما تنفيذ التدابير الرامية الى تعزيز الوئام؛ والقضاء على الجماعات المسلحة غير المشروعة؛ وتوسيع نطاق التعاون بشأن أمن الحدود لإحكام إغلاقها منعا لانتشار الصراع والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات؛ والحد من انتهاكات قواعد القانون الإنساني الدولي ووضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

نرحب بالجهود التي يبذلها حاليا المجتمع الأفريقي في تلك المناطق، كما نرحب بالعمل الدؤوب الذي يقوم به مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية. ومن المهم للغاية مواصلة العمل على تطوير التعاون بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

روسيا بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، تقدم إسهامات هامة نحو وضع استراتيجية للمجتمع الدولي، وكذلك اتخاذ التدابير العملية لتعزيز السلام والأمن في المنطقة. ونشارك في معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا. وأوجدنا فرصا لزيادة المساعدة الروسية لإعانة أفريقيا على بناء قدرتها على حل الأزمات، أولا وقبل كل شيء من خلال توفير المزيد من التدريب في روسيا لقوات حفظ السلام الأفريقية، إلى جانب توفير الإسناد والدعم اللوجستي لعمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي أذن بها مجلس الأمن، فضلا عن خدمات الطيران والنقل.

**السيد بن مهيدي** (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أولا وقبل كل شي، سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي لبيانكم الاستهلالي المستنير الذي افتتحتم به هذه المناقشة المكرسة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة.

ويؤيد وفدي تماما البيانين اللذين أدلى بهما ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل تونس بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

أود أن أشكر الأمين العام على تقاريره عن المسألة التي نتناولها اليوم وهي: التقرير المرحلي الموحد السابع المتعلق بالتنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/64/204)، والتقرير عن حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة باحتياجات أفريقيا الإنمائية والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل الوفاء بها (A/64/208)، والتقرير عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/64/210). وتذكرنا تلك التقارير والتوصيات التي تتضمنها بأن أفريقيا أحرزت تقدما كبيرا منذ شروعنا في تنفيذ الشراكة الجديدة التي أصبحت الآن هيئة تتبع للاتحاد الأفريقي. وسيحقق إنشاء هذه الآلية الجديدة وإدماجها في الاتحاد التكامل الفعال في بعثات الاتحاد وجهوده ككل في السعي المشترك من أجل تنمية أفريقيا وتكاملها.

والجزائر، التي كانت من بين أوائل البلدان الأفريقية المؤسسة للشراكة الجديدة، تود أن تشدد مرة أخرى على أهمية هذا الإطار الاستراتيجي في كفالة ولادة القارة من جديد. والشراكة الجديدة تعبر عن تصميم البلدان الأفريقية على وضع القارة على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بتولي المسؤولية عن جهودها الإنمائية.

يشير تقرير الأمين العام بوضوح إلى أنه على الرغم من جميع الالتزامات والجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية ومؤسساتها، فإن المشكلة الرئيسية ما زالت تتمثل في انعدام الموارد المالية. وقبل ستة أعوام من حلول الموعد النهائي الذي حدده المجتمع الدولي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ما زالت أفريقيا هي القارة الوحيدة التي تواجه عقبات كبيرة

في جهودها لمكافحة الفقر. ويمكن أن تؤدي الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية المستمرة والأزمة الغذائية المعقدة وتفاقم الآثار السلبية لتغير المناخ إلى تقويض التقدم الهام المحرز في تنفيذ برامج التنمية المستدامة ذات الأهمية الحاسمة للقارة.

وتتفق الجزائر مع الأمين العام بخصوص الحاجة الملحة إلى بذل جهود للتصدي للأزمة الاقتصادية والمالية. وفي هذا السياق، فإن التعاون الدولي في مجال التنمية ضروري في البيئة الدولية الحالية. وبلدي يدعو شركاء التنمية الدوليين، بما في ذلك الأمم المتحدة، إلى العمل على نحو موحد وبصورة عاجلة لتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية للأزمة ومساعدة البلدان الأفريقية على العودة إلى مسار تنفيذ الشراكة الجديدة وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

ومن ثم، ينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية، العمل على مساعدة أفريقيا في الاستفادة بأسرع ما يمكن من جميع قدرات الشراكة الجديدة وجميع الالتزامات التي تم التعهد بها لإنهاء الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في سياق الشراكة، على النحو الذي دعا إليه اجتماع قمة مجموعة الثمانية في غلنغلز. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا في عام ٢٠١٠ لتصل إلى ٥٥ بليون دولار على الأقل محسوبة بقيمة الدولار في عام ٢٠٠٤. وبالمثل، يجب الوفاء بالوعد الذي قطعته مجموعة الثمانية على نفسها في الاجتماع المعقود في لاكويلا في تموز/يوليه ٢٠٠٩، وهو تحديدا تقديم ما يقدر بعشرين بليون دولار في شكل مساعدات زراعية لزيادة الاستثمار في ذلك القطاع في البلدان النامية، وبخاصة لإحداث ثورة خضراء في أفريقيا.

والجزائر تود أن تؤكد مجددا على تقديرها لمساهمات الشركاء العديدين الذين أحدث التزامهم ومساندتهم لجهود البلدان الأفريقية فرقا على أرض الواقع. ويصدق ذلك القول خصوصا في حالة الجهود الدؤوبة التي بذلت خلال العقد الماضي لتخفيف عبء ديون البلدان النامية المثقلة بالديون في العالم، وبخاصة في أفريقيا.

واستعداد شركائنا في مجال التنمية، منذ عقد مؤتمر قمة مجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٧ في هيليغندام، لإحياء اهتمامهم بالشراكة مع أفريقيا تطور مبشر بوضوح ونحن نقدره أشد التقدير لأنه يبدو بالنسبة لنا إيذانا بإعادة تنشيط حقيقية لتلك الشراكة. وفي هذا السياق، ترحب الجزائر بالقرار المتخذ استجابة للمبادرة الجديرة بالثناء للرئاسة الإيطالية لمجموعة الثمانية من أجل تنفيذ القرار المتخذ في مؤتمر قمة هوكايدو لعام ٢٠٠٨ بإعادة التنشيط الفعال لآلية المتابعة لمجموعة الثمانية والمعروفة باسم مجموعة الخمسة زائدا ثلاثة، التي لا مجال للشك في قيمتها المضافة في تعزيز الشراكة بين المجموعتين.

وفي الوثيقة التي اُعتمدت بتوافق الآراء في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية والأهداف الإنمائية للألفية المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (القرار ١/٦٣)، أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا على الأهمية التي يولونها لتنمية القارة. وأرسوا إطارا وحددوا الخطوات المقرر اتخاذها لتحقيق الهدف العام للمساهمة في تنمية أفريقيا، وبخاصة لكفالة تنفيذ برامج الشراكة الجديدة. وفضلا عن ذلك، فقد أكدوا على أهمية التعاون لتقديم دعم منسق ومستمر للشراكة الجديدة بغية مساعدة البلدان الأفريقية على حشد مواردها المالية من أجل تنمية القارة. ومنظومة الأمم المتحدة توفر الأهداف الواضحة وخريطة الطريق لتحقيق هذه الغاية، وهو أمر ينبغي لنا أن ندعمه.

وتحقيقا لتلك الغاية، نعتقد أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة تحسين نوعية وفعالية برامجها ومضاعفة جهودها

لزيادة مساعدتها الإجمالية لأفريقيا عبر بذل جهود في مجال الدعوة وتوفير التمويل الملائم. كما نعتقد أنه يجب عليها، بالتأكيد، احترام أحكام الإعلان السياسي الوارد في القرار ١/٦٣ المتعلق بإنشاء آلية للمتابعة، قبل الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة، تكون مهمتها تقييم تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بتنمية أفريقيا.

يتفق وفد بلدي مع ملاحظة الأمين العام الواردة في تقريره بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا. فتهيئة بيئة تنعم بالسلام عنصر ضروري للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويسعدنا أن نلاحظ أنه، برغم الصعوبات المشار إليها في التقرير، قد أحرز تقدم هام في مجالات الأمن والديمقراطية والحكم الرشيد وتعزيز القدرات وزيادة التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في مجالات تعزيز حقوق الإنسان والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القارة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كابرال) غينيا – بيساو)

والاتحاد الأفريقي يكرس نفسه، وفقا لروح قانونه التأسيسي، لمكافحة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في أفريقيا بهدف تخليص القارة من الصراعات خلال عام ٢٠١٠. وجرى التأكيد على ذلك الهدف في إعلان طرابلس بشأن القضاء على الصراعات وتعزيز التنمية الدائمة في أفريقيا، الذي اُعتمد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

ويسعد الجزائر أن تلاحظ تشغيل هيكل السلام والأمن الأفريقي المشار إليه في بروتوكول إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وكذلك في بروتوكول فريق الحكماء ونشر العناصر الرئيسية للقوة الاحتياطية الأفريقية وإنشاء النظام القاري للإنذار المبكر.

ويواصل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وفريق الحكماء الاضطلاع بدور هام في منع نشوب الصراعات وتسويتها في القارة. ولذلك، نشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في التعاون مع الاتحاد الأفريقي بغية تعزيز وتحسين قدرات الاتحاد في مجال حفظ السلام.

والاتحاد الأفريقي يضطلع بدور هام في منع نشوب الصراعات والقيام بأعمال الوساطة في الصراعات العديدة في أفريقيا، وهو ما تعبر عنه النتائج الممتازة التي تحققت في بلدان مثل بوروندي وجزر القمر وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا والسودان، وكذلك التقدم المحرز في السعي إلى تحقيق السلام في العديد من البلدان والمناطق الأخرى. وقد أحيا ذلك التقدم الأمل وعزز آفاق التنمية في القارة وولادتها من جديد ويجب الآن دعمه ببذل جهود متواصلة لبناء السلام وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

إن القارة الأفريقية تدرك الحاجة إلى تعزيز الحكم الديمقراطي وخدمة المصالح المشروعة وإلى مراعاة حقوق الإنسان واحترام سيادة القانون. وتحقيقا لتلك الغاية، أود أن أشدد على أن البلدان الأفريقية تبذل جهودا كبيرة لاحترام التزاماتها في سياق الشراكة الجديدة، بما في ذلك فيما يتعلق بالصحة والزراعة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والعلوم والتكنولوجيا، وبخاصة فيما يتعلق بإنشاء الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التي تتألف اليوم من ٣٠ بلدا أفريقيا من بينها الجزائر. ويظهر ذلك أيضا أن القارة أحرزت تقدما حقيقيا في مجالات الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية في أجواء من التعاون. ويبرز ذلك مدى التزام أفريقيا بالتنمية المستدامة والسلام وحقوق الإنسان باعتبارها أسس التقدم.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على إيماني بأن بلوغ أهداف الشراكة الجديدة بنجاح لن يكون ممكنا بدون وجود

خطة من إعداد وتنفيذ البلدان الأفريقية. وبالنظر إلى الموارد الطبيعية والبشرية الوفيرة للقارة والتزام القادة الأفارقة بتحقيق تلك الأهداف، فإن النجاح ممكن ما دامت الشراكة الجديدة تحظى بالدعم الذي لا يكل للمجتمع الدولي.

**السيد كارمون** (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئيس الجمعية على عقده لهذه المناقشة المهمة. ترحب إسرائيل بتقرير الأمين العام المرحلي الموحد السابع المتعلق بالتنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (A/64/204). يستعرض التقرير الإجراءات المتعلقة بالسياسات التي اتخذها المجتمع الدولي لمساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ برامج ومشاريع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

واليوم، وإذ يتناول المجتمع الدولي التنمية في أفريقيا، وهي إحدى التحديات الرئيسية التي تواجهه، ينبغي أن ينظر العالم في الإنجازات التي حققناها والتحديات الماثلة. وإذ نعزز شراكاتنا في التنمية حتى نصبح أيضا شركاء في الرخاء. وفي ظل الواقع الصارخ للأزمات المالية والاقتصادية، يجب أن نؤكد من جديد، بالأقوال والأفعال – على التزامنا بالأهداف الإنمائية للألفية ومبادئ التنمية والإنسانية التي أثارت مناقشة اليوم.

لقد بدأت علاقة إسرائيل الوطيدة مع المنطقة بعد الزيارة التاريخية التي قامت بها وزيرة خارجية إسرائيل آنذاك، غولدا مائير، في عام ١٩٥٨، إلى دول أفريقيا المستقلة الفتية. ومنذ ذلك الحين، سعت إسرائيل إلى البناء على علاقات التعاون تلك في جميع أنحاء القارة. وفي الآونة الأخيرة، قام وزير الخارجية، افيغدور ليبرمان، بزيارة عدد من البلدان الأفريقية بغية مواصلة وتعميق التزام إسرائيل بالتنمية.

وتمثل الوكالة الإسرائيلية للتنمية الدولية ”ماشاف“ عنصرا جوهريا في جهودنا للتنمية في أفريقيا. وأسست الوكالة الإسرائيلية للتنمية كبرنامج متواضع يركز على مستوى القواعد الشعبية لبناء القدرة البشرية في أفريقيا بعد عقد واحد من إنشاء إسرائيل، لتصبح برنامجا موسعا يعزز التنمية المستدامة وإنتاج الغذاء وبرامج الصحة العامة والمساواة في جميع أنحاء العالم النامي، وبخاصة القارة الأفريقية. وإضافة إلى التعاون على المستوى الثنائي، تطور الوكالة شراكات جديدة ومبتكرة. وفي العام الماضي، وقعت الوكالة، في جملة أمور، على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا واتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ويدمج هذان الاتفاقان عمل الوكالة في سياق التنمية الأفريقية.

إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجب أن تتواصل لتبقى أولوية عالمية عالية. وفي هذا الصدد، أقامت إسرائيل وحافظت على تعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وصندوق الأمم المتحدة لرعاية لطفولة، وشركاء المجتمع المدني في البلدان الأفريقية والمنظمات الخاصة. وفي هذا السياق، ستنظم إسرائيل برنامجا تدريبيا متعدد الاختصاصات بشأن علاج فيروس نقص المناعة البشرية بمضادات فيروسات النسخ العكسي للأطباء والممرضات والفنيين من البلدان الأفريقية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وفي حين تستقدم هذه البرامج أطباء من أفريقيا إلى إسرائيل، هناك برامج أخرى ترسل أفرقة إسرائيلية من المهنيين والمتطوعين في مجال الصحة المدربين تدريبا خاصا للعمل مع الأطفال الأيتام المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من خلال استخدام برامج الدعم والمبادرات المجتمعية.

ومجال التركيز الآخر في ميدان الصحة هو رعاية الأمهات والأطفال حديثي الولادة. إن مفهوم البرنامج الإسرائيلي ”تبات شلاف“ – ويعني حرفيا ”قطرة حليب“ بالعبرية – يوفر عيادات مجتمعية للرعاية قبل الولادة ورعاية

الرضع الأصحاء، ونموذج تبات شلاف يجري تنفيذه حاليا في كوماسي وغانا وسيكون له تأثير كبير على معدل وفيات الرضع.

إن التنمية الاجتماعية جانب أساسي آخر من مناقشة اليوم. ولزيادة النهوض بهذا العمل، ستتولى إسرائيل هذا العام رئاسة لجنة السكان والتنمية. وفي هذا السياق، تتناول برامج ماشاف الصلة بين نوع الجنس وخفض الفقر والتنمية المستدامة علاوة على الحاجة إلى وضع السياسات التي تراعي المنظور الجنساني.

واستغلال التكنولوجيا الزراعية يوفر القدرة على تحويل التنمية وتسريع النمو. وفي حالة إسرائيل، ورغم التحديات البيئية والمناخية، نجحنا في جعل أكثر البيئات غير المواتية – وخاصة الصحراء – تزدهر. إن تبادل التكنولوجيا في هذا المجال، مع زيادة التعاون الدولي، سييسر مزيدا من التنمية المستدامة في القارة الأفريقية. وأحد مشاريع إسرائيل البارزة هو تعزيز الزراعة المستدامة من خلال زيادة استخدام أنظمة الري بالضغط التي تمكن صغار المزارعين من إنشاء حدائق فردية متنوعة المحاصيل استعانة بمرافقهم الصغيرة لتقنين المياه. والمشروع جزء من برنامج الابتكار التقني الزراعي للتخفيف من حدة الفقر. كما توفر هذه الجهود الأمن الغذائي الأفضل للسكان الضعفاء في أغلب الأحيان.

وفي مجال التصحر، ركزت إسرائيل بصورة خاصة على وضع برامج في أفريقيا بما يتفق مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بما في ذلك مبادرات تستهدف تنمية الأراضي الجافة. ونقدم، بالتنسيق مع وزارات الزراعة والبيئة المعنية في دول أفريقية كثيرة، منظورنا بشأن إدارة الجفاف ومزاولة الأعمال الحرة وتهيئة سبل كسب العيش في الظروف الصحراوية علاوة على تدهور التربة، ضمن مسائل أخرى ذات صلة. ولهذا السبب، تشارك إسرائيل بفعالية في عمل لجنة التنمية المستدامة وأيدت توصيات الدورة السابعة عشرة الخاصة بالسياسات التي عقدتها لجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٩، وهي المبادرة ١٧ للجنة التنمية المستدامة، ”تحقيق الثورة الخضراء في أفريقيا“.

وترحب إسرائيل بتقرير الأمين العام A/64/258، المعنون ”التكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية“. ويشرفنا، هذا العام، أن نقدم مشروع قرار متابعة للقرار ١٩٠/٦٢ المعني بالتكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية. وسنعمل للتوصل إلى توافق الآراء على هذا القرار المهم بالانخراط البناء والإيجابي مع أكبر عدد ممكن من الدول، وبوجهة نظر واضحة تفيد بأن أفريقيا ستبقى المستفيد الرئيسي من قرار كهذا.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد على التزام بلدي بالمثل المجسدة في مناقشة اليوم وأن أؤكد من جديد على أننا سنواصل القيام بدورنا للإسهام في الأسرة الإنسانية العالمية.

**السيد بالي** (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفدي البيان القيم الذي أدلى به صباح هذا اليوم ممثل تونس بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، ونؤيد البيان الذي أدلى به وفد السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، بشأن الفرعين (أ) و (باء) من البند ٦٣ من جدول الأعمال.

وتود جمهورية الكونغو، بوصفها أحد البلدان التي يشتد فيها انتشار الملاريا، أن تركز بيانها على البند ٤٧ من جدول الأعمال، المعني بعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما أفريقيا (A/64/302). بادئ ذي بدء، أود أن أشكر رئيس الجمعية على الدعوة لعقد هذه الجلسة بشأن ذلك الموضوع. وأغتنم أيضا هذه المناسبة للإعراب عن شكري للأمين العام لجعل التقرير متاحا للدول الأعضاء.

وليس لدى وفدي أدنى شك في أن تقرير منظمة الصحة العالمية لعام ٢٠٠٩ عن الملاريا في العالم، الذي

سينشر في نهاية هذا الشهر، سيلقي الضوء على انتشار هذا البلاء المروع وسيجعل كل الشركاء أكثر تقديرا للجهود المبذولة لمكافحة الملاريا وتأثيرها على الصحة حتى نهاية عام ٢٠٠٨.

في عام ٢٠٠٠، قطع رؤساء الدول والحكومات في أفريقيا التزامات بدحر الملاريا. ووضعوا أهدافا نبيلة، بما فيها تحقيق تغطية بنسبة ٨٠ في المائة في أربعة ميادين تدخل محددة بدقة، بهدف خفض حالات الإصابة بالملاريا والوفاة الناجمة عنها إلى النصف على الأقل في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، وبنسبة ٧٥ في المائة على الأقل في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. وتناولت خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا نفس تلك الموضوعات، مانحة إياها بعدا عالميا.

وتفيد معلومات العام الماضي بحدوث زيادة في التغطية في أفريقيا وفي جميع أرجاء العالم. وأكدت المعلومات تأثير مكافحة الملاريا بزيادة تدابير التدخل في البلدان التي تعاني من معدلات انتشار تتراوح بين منخفضة ومتوسطة. واليوم، مع اقتراب الموعد النهائي في ٢٠١٠، وعلى الرغم من التقدم الهائل الذي أُحرز في مكافحة هذه الآفة، ما زالت هناك نواح تبعث على القلق. وهذه تشمل، على وجه الخصوص، مقاومة العلاج الأحادي للأرتيميسينين وعدم كفاية التمويل وضعف سلاسل المشتريات والإمدادات.

الملاريا منتشرة في أكثر من مائة دولة في جميع أنحاء العالم. وهي السبب الرئيسي في الوفاة والمرض، خاصة في أفريقيا، حيث يودي هذا المرض بحياة أكثر من مليون شخص كل عام. والملاريا، علاوة على ذلك، تكلف القارة أكثر من ١٢ بليون دولار سنويا وتبطئ نموها الاقتصادي بنسبة ١,٣ في المائة. وجمهورية الكونغو، كما قلت من قبل، أحد بلدان أفريقيا التي تتفشى فيها الملاريا بشدة. وتُظهِر حالة الصحة معدل انتشار لمرض الملاريا يبلغ ٥,٦ في المائة، مقارنة بمعدلي انتشار السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، البالغين ٠,٤ في المائة و ٤,٢ في المائة على التوالي.

ونحن إذ نقوم بدراسة هذه الإحصاءات المقلقة، تتضح الحاجة الملحة إلى إيجاد استراتيجيات لمكافحة الملاريا تكون ابتكارية وأكثر تكيفا من أجل الإسهام في رفاه الأفراد والمجتمعات. إن النساء والأطفال هم الأهداف الأضعف بين الجميع، وينبغي أن يكونوا في صميم هذه الاستراتيجيات. وبلدي، بوصفه أحد أصحاب المصلحة في إعلان أبوجا وعضوا في مبادرة المرفق الدولي لشراء الأدوية لمساعدة البلدان النامية على الحصول على علاج لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، فقد جعل مكافحة الملاريا أحد أولوياته الوطنية ضمن أطر العمل المرجعية لاتخاذ الإجراءات على أساس الأهداف الإنمائية للألفية. وإن الوثيقة الاستراتيجية بشأن الحد من الفقر، وخطة التنمية الصحية الوطنية، التي تُنفذ من خلال برنامج تطوير الخدمات الصحية، فضلا عن إطار التمويل المتوسط الأمد من القطاع الخاص تشكل الأركان الرئيسية لاستراتيجيتنا الوطنية.

أما بخصوص تنفيذ خطتنا الوطنية لمكافحة الملاريا، فقد اتخذت الحكومة عددا من الخطوات، كان أهمها التوزيع المجاني لأكثر من نصف مليون ناموسية مُعالجة بمبيدات الحشرات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. ومؤخرا، أعلنت الحكومة في أيلول/سبتمبر الماضي أسابيع الأم والطفل المكرسة لتوفير التطعيم ومكملات فيتامين ألف وعلاج الطفيليات وتوزيع ٤٧٠ ٠٠٠ ناموسية معالجة بالمبيدات الحشرية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، استثمرت جمهورية الكونغو موارد كبيرة في ضمان مجانية العلاج المضاد للملاريا للأطفال حتى سن الـ ١٥ ولأمهاتهم. ويسرنا أن ننوه بأن هذا العلاج المجاني، الذي حصل عليه حتى الآن ١ ٧٦٤ ٥٠٤ من المصابين بالملاريا البسيطة – ما يقرب من

ثلث السكان – متوفر في جميع الوحدات الصحية لدينا. وستمتد تدريجيا هذه التجربة المنقذة للحياة لتشمل حالات أخطر من الملاريا، وستكون جزءا من الجهود المبذولة لضمان حصول الجميع على الدواء.

حصول الجميع على الدواء، وخاصة الفئات الأضعف من السكان، يظل، بالنسبة لجمهورية الكونغو، يمثل عنصرا رئيسيا في مكافحة الملاريا. وفيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذها الحكومة ضد هذه الآفة، فإنها أنشأت وكالة مشتريات مركزية لشراء الأدوية الرديفة وتزويد وحدات الرعاية الصحية بها وتوسيع نطاق العلاج المضاد للملاريا بحيث لا يقتصر على الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، وإنما يشمل جميع الفئات العمرية من السكان. لكن حصول الجميع على الأدوية وحده لا يمكن أن يساعدنا على دحر مرض الملاريا وتحقيق الحل النهائي الذي نصبو إليه جميعا – القضاء عليه لا أكثر ولا أقل. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الحالية، فإن مكافحة الملاريا في جمهورية الكونغو ما زالت تواجه تحديات تلتزم السلطات الوطنية بالتصدي لها.

نحن بحاجة إلى حملة للتوعية العامة أكثر حماسا حول استخدام الناموسيات المُعَالجَة. وإن الثغرات في تغطية العلاج الوقائي وممارسة رش مبيدات الحشرات داخل المباني، فضلا عن الاستخدام غير الكافي للمختبرات والتشخيص السريع للاختبارات، هي أيضا مجالات يتعين على السلطات الصحية التصدي لها بقوة أكبر في المستقبل. أخيرا، إن تدريب العاملين الصحيين على ممارسات العلاج الصحيحة لمرض الملاريا ما زال قاصرا رغم أنه يشكل أولوية، ولا سيما في مجال بناء القدرات على الصعيد الوطني وفي صفوف الهيئات دون الإقليمية.

ونظرا للحاجة الملحة ولنطاق الجهود المالية اللازمة، لم يعد التزام الدولة كافيا ليشمل مدى الاستجابة المطلوبة لمعالجة هذا المرض. وبالتالي، تعتزم الحكومة إقامة شراكة مع القطاع الخاص، لا سيما فيما يتعلق بالوقاية. ومن الواضح أن مكافحة آفة مثل الملاريا تقتضي جهودا وموارد أكبر وطنيا وعالميا إذا ما أردنا أن نحقق أهدافنا. ووفقا للتقرير المعروض علينا، سيذهب ما يقرب من ثلثي التمويل المخصص لمكافحة الملاريا إلى أفريقيا، حيث يحدث فيها حوالي ٩٠ في المائة من الوفيات في العالم بسبب هذا المرض. والمصدر نفسه يشير إلى أننا نحتاج إلى ٥ بلايين دولار لتحقيق الأهداف التي وضعها برنامج مكافحة الملاريا والأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت نفسه، نخشى أن يؤثر سياق الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تأثيرا سلبيا على تمويل برامج مكافحة الملاريا، بل وأن يؤدي، علاوة على ذلك، إلى انتكاس التقدم المحرز. وتقتضي المكافحة الفعالة للملاريا تدخلات أوسع نطاقا ويمكن التنبؤ بها وتمويلا مستداما وتحسين مشاركة المجتمعات المحلية التي تعاني من المرض، فضلا عن تعزيز الشراكات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني.

وفد بلدي، الذي يدعم دائما المبادرات الرامية إلى دحر الملاريا، يؤيد تأييدا تاما التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام ويدعو إلى دراستها بصورة إيجابية. وهذا أيضا هو الوقت المناسب لأقول كم نحن ممتنون لشركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف المشاركين في هذه القضية المشتركة، ولنلتمس منهم ألا يتخلوا عن التزاماتهم – خاصة في الفترات الصعبة مثل هذه، حيث تهدد الأزمات المتعددة في جميع أنحاء العالم بالتهام مواردنا المالية – حتى يتسنى تحقيق أهداف حملتنا في الوقت المحدد. ويود الوفد الكونغولي أن يرحب من على هذا المنبر بإنشاء تحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا، الذي انطلق في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على هامش أعمال

الجمعية العامة. وتظهر هذه المبادرة استعداد القادة الأفارقة للوقوف على الخط الأمامي لمكافحة هذه الآفة.

في الختام، يود وفدي أن يعرب في هذا الوقت عن تأييده لمشروع قرار بشأن تأسيس صندوق عالمي لدعم مكافحة الملاريا، طرحه أولا وفد تترانيا. ويجدد المشروع الدعوة إلى حشد أقوى وأوسع نطاقا لمعالجة هذه الكارثة التي تستدعي آثارها المدمرة تضامنا أكثر همة وحيوية من المجتمع الدولي.

**السيدة وفاء – أوغو** (غامبيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد غامبيا البيانين اللذين أدلت بهما خلال هذه المناقشة تونس والسودان بالنيابة عن المجموعة الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧. وبدوري، أود أن أشكر الأمين العام على تقريريه الشاملين بشأن البندين قيد المناقشة.

هذا البيان سيتطرق إلى التقدم المحرز في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) من حيث تنفيذها والدعم الدولي، فضلا عن عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

الشراكة الجديدة هي الخطة التي تعرب القيادة الأفريقية فيها عن رؤية واسعة وتمسك بزمام ملكية التنمية الشاملة للقارة. وهي تقدم زخما جديدا وقويا لقادتنا من أجل إخراج أفريقيا من الركود. وقد أبرز الأمين العام في تقريره التقدم المحرز في العديد من المجالات ذات الأولوية للشراكة الجديدة مثل البنية التحتية والزراعة والصحة والتعليم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيئة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك استجابة المجتمع الدولي لدعم الشراكة الجديدة.

قبل هجوم الأزمات المتعددة التي استفحلت في السنوات القليلة الماضية، كانت الحكومات الأفريقية قد اكتسبت زخما كبيرا في مجال التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وتدلل على ذلك معدلات النمو الاقتصادي القوية في العديد من البلدان وتحسين الحكم وتحسين أداء السياسات العامة. ومن المفارقات حقا أن هذه القارة التي تمتلك ما يكفي من الموارد الطبيعية، بما في ذلك مناطق واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة والظروف المتنوعة زراعيا وبيئيا، ما زال يعاني أكثر من نصف سكانها من الجوع، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

والزراعة الأفريقية تواجه أزمة تسببت في معاناة الملايين من سوء التغذية. وفي معظم الحالات، تبدو ثروات القارة من الموارد الطبيعية نقمة وليست نعمة. وفي ضوء هذه الخلفية، تدعو غامبيا المجتمع الدولي إلى كفالة سد الفجوة في الموارد بين أفريقيا وبقية العالم. وندعو إلى إلغاء المزايا التنافسية الممنوحة للصناعات الزراعية في البلدان الصناعية في شكل إعانات، وندعم دعوة الأمين العام إلى اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، الذي تأخر كثيرا عن موعده، بنتيجة ذات بُعد تنموي.

ومما يثلج صدورنا بشدة التزام البنك الدولي، من خلال خطة العمل المتعلقة بأفريقيا، بتطوير القطاع الخاص الأفريقي وإيجاد وظائف ودعم الصادرات وتوسيع الهياكل الأساسية وزيادة الإنتاجية الزراعية وتعزيز التنمية البشرية. ولذلك، ندعو شركاءنا إلى مواصلة الاستثمار في البنى الأساسية بغية كسر الحواجز التي تعوق تقدم أفريقيا. والاستثمار في البنى الأساسية، وهو شرط مسبق للنمو الاقتصادي، أمر حاسم الأهمية بالنسبة لجدول أعمال التنمية المستدامة في أفريقيا.

يجب وقف انعدام الأمن الغذائي والتصحر وتدهور التربة وتغير المناخ وعكس اتجاهه من خلال الدعم المالي ونقل التكنولوجيا. ويتعين على المجتمع الدولي زيادة الاستثمار في القطاعات الإنتاجية للاقتصادات الأفريقية، وليس في

الصناعات الاستخراجية فحسب، للسماح بتحقيق نمو اقتصادي سريع. وعلى نفس المنوال، يجب تشجيع القطاع الخاص في البلدان المتقدمة النمو، وكذلك في بلدان الجنوب، على أداء دور نشط في التشجيع على توثيق الروابط الاقتصادية مع البلدان الأفريقية تحقيقا للمصلحة المشتركة، وكذلك في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتنمية هذه المؤسسات أمر حاسم الأهمية لتوليد النشاط الاقتصادي وللاستدامة الطويلة الأجل. وبالنظر إلى الدور المستمر الذي يمكن أن تقوم به هذه المؤسسات في عملية التنمية، يجب إيلاء الاهتمام الواجب لرعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تشجيع مزاولة الأعمال الحرة وتنمية المؤسسات في بلداننا. وفي البلدان النامية، تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقرابة ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة تزيد قليلا على ٦٠ في المائة من الوظائف المستحدثة.

ونحيط علما على النحو الواجب بالتنفيذ الإيجابي لتنمية الموارد البشرية للممرضات والقابلات – على النحو المبين في تقرير الأمين العام – من خلال برامج الدراسات العليا بهدف تعزيز مهاراتهن المهنية. غير أنه يجب إيجاد آلية لوقف وعكس اتجاه النزوح الجماعي للأفراد المدربين تدريبا عاليا من البلدان الأفريقية إلى البلدان المتقدمة النمو بحثا عن حياة أفضل، وذلك في ضوء العواقب الوخيمة لتزيف العقول وبخاصة في القطاع الصحي.

ولذلك، نرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الصندوق الإسباني المعني بالتمكين للمرأة الأفريقية التابع للنيباد، والذي يشجع على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بتزويدها بالوسائل اللازمة لتحرير طاقتها الاقتصادية ومكافحة الفقر وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، في جملة أمور.

تشكل الملاريا عبئا اقتصاديا كبيرا على أفريقيا بوجه عام، وعلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بشكل خاص، حيث أنها تستنزف ثروات دولها وسكانها. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية، فإن الملاريا تكلف أفريقيا ١٢ بليون دولار سنويا. ويمكن لأسرة فقيرة أن تنفق ما يصل إلى ٣٤ في المائة من دخلها الإجمالي على مكافحة الملاريا. وهذه الحالة الراهنة ليست مستدامة. غير أن الخطة الاستراتيجية العالمية للفترة بين عامي ٢٠٠٥-٢٠١٥ للشراكة من أجل دحر الملاريا تبين أن هذا الاتجاه يمكن عكسه. فعندما تأسست الشراكة من أجل دحر الملاريا، كانت الوفيات التي تسببها الملاريا، وبخاصة في أفريقيا، قد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، وكانت الملاريا هي ”سندريلا الأمراض“، حيث لم تكن تلقى اهتماما كبيرا من المجتمع الدولي.

وقد شهدت السنوات القليلة الماضية بدون شك نجاحا في قطاع الملاريا، سواء على صعيد شركاء دحر الملاريا أو الشراكة ككل. فقد اكتسبت الحملة مزيدا من الزخم وانضم شركاء جدد إلى الجهود المبذولة وحُشدت موارد كبيرة ووُضعت أهداف وخطط طموحة. وتوجد الآن أدوات جديدة للوقاية من المرض المدمر وعلاجه، وتُبذل جهود لجعل هذه الأدوات ميسورة، لكن ثمة حاجة إلى موارد إضافية لتسريع العلاج.

هناك نحو ١٠٨ بلدان خالية من الملاريا الآن وسجل المزيد من البلدان في أفريقيا نجاحا كبيرا في مكافحة المرض، حيث حققت تلك البلدان أهداف منظمة الصحة العالمية في ما يتعلق بمعدلات الاعتلال والوفيات. غير أن علينا أن ننتبه إلى التحذير من الاستخفاف بالمشاكل أو المبالغة في تصوير النجاحات. وزعماؤنا منخرطون بشكل كامل في مكافحة الملاريا. وخير شاهد على تصميمهم والتزامهم هو إعلان وإطار عمل أبوجا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى وتحالف القادة الأفارقة لمكافحة الملاريا الذي دشن مؤخرا والخطوات البطولية التي تُتخذ من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

ذات الصلة بالصحة. وعلى الرغم من هذه الجهود، ما زال هناك الكثير الذي يتعين عمله.

فعلى الرغم من ملاحظاتي السابقة، يُتوقع أن تضغط الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الموارد على الأرجح وأن تهدد تحقيق الأهداف الطموحة لتوفير التغطية العالمية بحلول عام ٢٠١٠ وإيقاف الوفيات بحلول عام ٢٠١٥. وسيتطلب هذا إحراز تقدم قوي على المستوى القطري، وبخاصة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وبالتالي، فإننا نحث الشراكة الجديدة والمجتمع الدولي قاطبة على بذل جهود خاصة لمساعدة البلدان التي ليست لديها حتى الآن شراكات ذات حشد ودعم جيدين في السير على طريق بلوغ أهدافها. وينبغي زيادة التركيز على الفئات المعرضة للخطر مثل الحوامل والأطفال في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

وختاما، تود غامبيا أن تسجل تقديرها للجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة الملاريا من خلال عمل منظمات مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والمبادرة المتعلقة بالملاريا التي أعلنها رئيس الولايات المتحدة ومؤسسة بيل وميليندا غيتس والبنك الدولي والمرفق الدولي لشراء الأدوية. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مضاعفة الجهود لتحقيق القضاء التام على المرض بحلول عام ٢٠١٥.

**السيد فقيه** (المملكة العربية السعودية): يتشرف وفد المملكة العربية السعودية بأن يقدم شكره لرئيس الجمعية العامة ومعالي الأمين العام لجهودهما لعقد هذه الجلسة بشأن البند ٦٣ (أ) و (ب) والبند ٤٧ من جدول الأعمال بخصوص التعاون في مجال الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا (النيباد)، وعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

إن التنمية من أهم الأهداف التي تسعى المملكة لتحقيقها على الصعيدين الدولي والإقليمي. وتأتي دعوة الأمين العام لتحقيق التنمية في أفريقيا في هذه الأوقات العصيبة التي يواجهها العالم، والأزمات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على اقتصادات الدول الأفريقية والتنمية في هذه القارة التي عانت من عقود عديدة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والفقر والبطالة وسوء الظروف الصحية فيها. وهو ما يتطلب منا جميعا العمل المشترك بجهد على تحقيق التنمية فيها وإنهاء معاناة هذه الدول.

إن المملكة العربية السعودية قد دأبت على المساهمة سنويا في البرامج الإنمائية مثل البنك الأفريقي للتنمية بمبلغ ٢٥ مليون دولار، وإن السحب على هذا المبلغ يتم على مدى خمس سنوات. وتعد المملكة من الدول الأعضاء في مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، ومن الدول الداعمة لموارد صندوق التنمية الأفريقي والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبنك التنمية الأفريقي. كما ضاعفت المملكة العربية السعودية مساهماتها في عملية تجديد موارد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ''الإيفاد'' بمبلغ ٥٠ مليون دولار.

وفي إطار مكافحة مرض الإيدز والسل والملاريا، أعلنت المملكة العربية السعودية عن مساهمتها بمبلغ ١٨ مليون دولار للصندوق العالمي لمكافحة مرض الإيدز والسل والملاريا للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ بمعدل ٦ ملايين دولار سنويا، علما بأنه سبق دفع مبلغ ١٠ ملايين دولار للصندوق خلال الفترة الماضية.

ورغم أن المملكة العربية السعودية تعد من الدول النامية وتشهد نموا سكانيا كبيرا يتطلب احتياجات مالية متزايدة لتغطية تكاليف التنمية البشرية والتجهيزات الأساسية وبناء القدرات الذاتية، فقد اهتمت بالغ الاهتمام بمساعدة الدول الأخرى الأكثر احتياجا وبما يتجاوز بمراحل النسب

الدولية المنشودة. وقد أكد التقرير الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن المملكة العربية السعودية تصدرت دول العالم في مجال التبرعات لتمويل العمليات الإنمائية الإنسانية عام ٢٠٠٨.

لقد ساهمت المملكة بمبلغ بليون دولار في صندوق مكافحة الفقر في العالم الإسلامي، بالإضافة إلى مساهمتها في رؤوس أموال ١٨ مؤسسة وهيئة مالية دولية، وتجاوز ما قدمته المملكة العربية السعودية من مساعدات غير مستردة وقروض ميسرة خلال العقود الثلاثة المنصرمة ١٠٠ بليون دولار استفاد منها ٩٥ دولة نامية، ويمثل هذا المبلغ ٤ في المائة من إجمالي الناتج الوطني للمملكة، وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة المستهدفة من الأمم المتحدة. وانطلاقا من اهتمام خادم الحرمين الشريفين بنشر التعليم على أوسع نطاق في الدول النامية، فقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن تخصيص ٥٠٠ مليون دولار لمشاريع التعليم في الدول النامية.

أما في مجال الإعفاء من الديون، فقد سبق للمملكة أن تنازلت عما يزيد على ٦ بلايين دولار من ديونها المستحقة على الدول الفقيرة، كما ساهمت بكامل حصتها في صندوق مبادرة تخفيف الديون لدى صندوق النقد الدولي. وتدعو المملكة مجددا الدول الصناعية المتقدمة النمو للوفاء بما هو مطلوب منها، سواء في مجال نسب المساعدات المباشرة، أو في مجال الإعفاء من الديون المترتبة على الدول الأكثر احتياجا، أو في مجال فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية دون قيود غير مبررة.

إن الدور الفاعل الذي تؤديه المملكة العربية السعودية من حضور مباشر ومبادرات فاعلة في مجال العمل الإغاثي والإنساني في المواقع التي تتأثر بالكوارث الطبيعية والبيئية في مختلف أنحاء العالم جعلها تُصنف عالميا ضمن منظومة الدول صاحبة الدعم الإغاثي الأكثر والأوفر للمتضررين والمنكوبين، ولها برامج ومشاريع إغاثية واضحة ومتميزة في الكثير من الدول المتضررة بالنكبات والحروب والكوارث. وهي سبّاقة دائما ومتجاوبة مع قضايا العالم وأزماته، تفاعلا وتلاحما مع المتضررين في أي موقع وأي مكان.

وفي هذا السياق، أخذت المملكة في اعتبارها التنوع الجغرافي فيما يتعلق بتوزيع هذه المساعدات، حيث وصلت إلى عدد كبير من الدول في جميع المناطق النامية. وفي نهاية عام ٢٠٠٨، قدم الصندوق السعودي للتنمية قروضا ميسرة لتمويل مشاريع تنموية وبرامج اقتصادية في ٧٣ دولة، منها ٤٢ دولة من قارة أفريقيا وحدها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المملكة العربية السعودية أحد المساهمين الرئيسيين في صندوق أوبك للتنمية الدولية لتمويل مشاريع في ٤٨ دولة أفريقية تشمل الزراعة والصناعة والتعليم والطاقة والصحة وتوفير مياه الشرب والمواصلات والاتصالات. وتساهم المملكة أيضا في الصناديق الإقليمية والدولية التي توجه معظم قروضها الميسرة إلى أفريقيا.

وفي الختام، إن المملكة العربية السعودية حريصة كل الحرص على دعم جهود الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتنفيذ الالتزامات الدولية تجاه هذه القارة وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

**السيد كريستيان** (غانا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أثني على الأمين العام لاستعراضه المتعمق للحالة الراهنة في أفريقيا. وتؤيد غانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا السودان وتونس بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

يشعر وفد بلدي بقلق كبير لأن التقدم المتواضع جدا الذي أُحرز بشق الأنفس في السنوات القليلة الماضية تقوضه بشدة مجموعة من العوامل الداخلية والقوى الخارجية. إن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، إلى جانب ارتفاع

أسعار الغذاء والطاقة ونقصهما المزمن، فضلا عن تغير المناخ، جميعها عوامل كان لها أثر سلبي جدا على النمو الاقتصادي والتنمية الزراعية والقضاء على الفقر والتنمية البشرية عموما.

وبلا شك، ألقت هذه الاتجاهات بظلال الريبة على التطلعات النبيلة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والآمال الكبيرة المعقودة على نهضة أفريقية التي قوبل بها البرنامج في أفريقيا وخارجها عندما أطلقه لأول مرة القادة الأفارقة في تموز/يوليه ٢٠٠١ وأيدته الجمعية العامة رسميا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (انظر القرار ٢/٥٧).

إن أفريقيا لا يمكنها تحمل فقدان عقد آخر من الزمن. فالمخاطر جسيمة جدا. وقد توصلنا بالفعل إلى توافق في الآراء بشأن المضي قدما. وحُدد ذلك بوضوح في الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك، يجب علينا التحرك بسرعة وبشكل عاجل للوفاء بجميع الالتزامات المعلقة، ولا سيما في مجالات النمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية والحوكمة والأمن والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون وتحرير التجارة والمعونة مقابل التجارة.

هناك أدلة وافرة على أنه كلما عمل القادة الأفارقة وشركاؤهم في التنمية بعزم وحددوا هدفا مشتركا، كانت النتائج باهرة. وهناك الآن عدد أقل من الحروب الأهلية وعدد أكبر من ذي قبل من البلدان الديمقراطية. وأسارع إلى القول إنه حتى حرب أهلية واحدة هي أمر رهيب لأنها تزهق الأرواح وتؤدي إلى التشريد وتدمير الممتلكات وإهدار الفرص للتنمية – وكلها تؤدي إلى زيادة البؤس البشري. ومع ذلك، فقد شجعنا كثيرا إحراز تقدم حقيقي في تحقيق النمو الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص والتعليم الابتدائي وحقوق المرأة ومكافحة الفقر والأمراض.

ولا يقل أهمية ذلك التقدم المطرد نحو قدر أكبر من المساءلة وتحسين الإدارة الاقتصادية. فحتى الآن، انضم ٢٩ بلدا طواعية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبدأ ١٥ بلدا عمليات الاستعراض بالفعل. إن تنامي دور المجتمع المدني في العديد من البلدان هو أيضا إشارة كبيرة على التقدم، ويُخضِع المواطنون الحكومات للمساءلة عن أعمالها بشكل متزايد.

كما حدثت بعض التطورات الإيجابية في القطاع الصحي في أفريقيا. فقد أيد رؤساء الدول أو الحكومات استراتيجية الصحة الأفريقية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥، التي تهدف إلى تعزيز نوعية النظم الصحية في القارة وشموليتها. وبدأت منظمة الصحة العالمية محاولة لتحقيق أقصى قدر من التآزر الإيجابي بين المبادرات الصحية العالمية، مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين والنظم الصحية الوطنية.

لقد حقق العديد من البلدان الأفريقية نجاحا كبيرا في الحد من معدلات انتشار الإيدز، ويحصل عدد متزايد من الأفارقة المصابين بالفيروس على العلاج بالأدوية المضادة للفيروسات الرجعية. واعتمد ثلثا البلدان الأفريقية سياسات تتضمن استخدام أدوية ناجعة لمكافحة الملاريا. وتمكنت إثيوبيا وتنزانيا ورواندا وزامبيا من تحقيق خفض مذهل في الوفيات المرتبطة بالملاريا.

ونعتقد أننا ما زال بإمكاننا الاستفادة من الاتجاهات الإيجابية نحو صراعات أقل، وديمقراطية أوسع وتنمية أكثر إذا واصلنا التعاون والعمل بوحدة الهدف. وفي الوقت ذاته، علينا أن نقبل بكون المسؤولية عن دفع عجلة التقدم تقع على عاتق القادة الأفارقة في نهاية المطاف. إن مهمتهم ليست بالسهلة نظرا للقيود على القدرة والتحديات الكثيرة التي يواجهوها.

إن ما تسعى إليه أفريقيا، فوق كل شيء، هو الشراكة والمساءلة المتبادلة، سواء في المساعي الحكومية أو مساعي الشركات. ويجب على الجهات المانحة أن تفي بالتزاماتها؛ ويجب على الشركاء التجاريين والشركات احترام مسؤولياتهم الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان وضمان المعايير البيئية.

وبوسع أفريقيا أن تساهم أيضا، مع الدعم المناسب، في التوصل إلى حلول للمشاكل العالمية. فإمكاناتها الهائلة من الموارد البشرية والاقتصادية والطبيعية ومصادر الطاقة النظيفة لديها توفر فرصا استثمارية جذابة للغاية يمكن استغلالها لا لمصلحة أفريقيا وحدها، وإنما لبقية العالم أيضا. وإذا كان ذلك هو المراد تحقيقه، فأفريقيا بحاجة إلى صوت أقوى على الساحة الدولية، في البنيان المتعدد الأطراف وفي منتديات صنع القرار الرئيسية – سواء في مجموعة الثمانية أو مجموعة العشرين أو المفاوضات بشأن التجارة وتغير المناخ – من أجل اجتذاب الدعم السياسي والمالي والفني المطلوب.

وما زالت هناك تحديات هائلة في العديد من القطاعات الرئيسية. فالنظم الصحية في أفريقيا ما زالت تعاني من النقص في التمويل والموارد البشرية والتجهيز. وما زال يدور في أفريقيا أكبر عدد من الصراعات المسلحة، وما زال يعيش حوالي خمس سكان القارة في مناطق الصراع. ولكن كان هناك عدد من التطورات الإيجابية على مدى السنوات القليلة الماضية.

إن توفر البنية الأساسية حيوي لتنمية القطاع الخاص في أفريقيا، بما في ذلك إمدادات موثوقة من الطاقة والطرق الآمنة ليصل المزارعون إلى الأسواق. وينبغي وضع الاستراتيجيات للاستجابة لتلك الحاجات بالتوازي مع الجهود المبذولة في مجال الوصول إلى المياه والصرف الصحي. وتشكل البنية التحتية في الوقت الحاضر عائقا رئيسيا أمام عملية التنمية في أفريقيا.

أفريقيا لديها إمكانات هائلة لإنتاج الطاقة من المصادر المتجددة – الطاقة الشمسية والطاقة المائية والطاقة الريحية والطاقة النووية والطاقة الحرارية الأرضية. وتتمتع جميع البلدان تقريبا في أفريقيا جنوب الصحراء بما يكفي من الموارد المتجددة التي يمكن استغلالها بالتقنيات الحديثة لتلبية الطلب الحالي على الطاقة. وتشير الدراسات إلى أن المتوسط اليومي لمستويات الإشعاع الشمسي في أفريقيا مرتفع جدا، وقد تصبح القارة في المستقبل القوة الشمسية العظمى في العالم.

إن إمكانات التنمية في الاقتصاد الحقيقي لأفريقيا ضخمة، خاصة في قطاعات البنية التحتية والطاقة المتجددة والزراعة والاتصالات السلكية واللاسلكية. فزيادة الاستثمار في تلك القطاعات من شأنه لا أن يخلق فرص عمل في أفريقيا فحسب، بل أيضا أسواقا للبلدان المتقدمة النمو. ويمكن لأفريقيا توفير أساس قيم لنمو الاقتصاد العالمي ونماذج رائدة للتنمية النظيفة تسهم في الجهود العالمية لإدارة تغير المناخ.

من المشجع أن عددا من البلدان المتقدمة النمو – بما في ذلك أعضاء مجموعة الثمانية – شدد في الآونة الأخيرة على الضرورة الملحة لاختتام جولة الدوحة الإنمائية. وبينما يمارس الضغط من أجل اختتام جولة الدوحة، من الأهمية بمكان أن نعيد النظر في السياسات التجارية من أجل زيادة الإنتاج الزراعي في مختلف أنحاء العالم. وينبغي لسياسات أسواق الأسمدة أن توفر الاستجابة اللازمة لمعالجة النقص في إنتاج الغذاء، بينما يجب النظر بجدية في السياسات المتعلقة بتخزين الحبوب والمخزونات الاحتياطية. ويجب الوفاء بوعود المعونة مقابل التجارة.

إن التجارب الفريدة التي خاضتها الاقتصادات الناشئة، مثل الصين والبرازيل والهند، ذات صلة بحالة البلدان الأفريقية، وينبغي أن تكون نموذجا للتعاون الدولي إذا أريد للقارة أن تحقق كامل إمكاناتها لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية بخطى متسارعة.

**السيد لوليشكي** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسر وفدي أن يشارك في هذه المناقشة بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية في أفريقيا في ضوء التقريرين الممتازين اللذين قدمهما الأمين العام. وهذان التقريران يرسمان صورة واضحة للتحديات التي تواجه قارتنا ويتضمنان توصيات بشأن السبل التي من المرجح أن تساعد أفريقيا على إيجاد درب العودة إلى مسار السلام والتنمية.

ويود وفدي بالإضافة إلى تأييده البيانين اللذين أدلى بهما ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل تونس باسم مجموعة الدول الأفريقية إبداء التعليقات التالية أمام الجمعية.

تظهر البيانات الصادرة عن مختلف المؤسسات الدولية أن أفريقيا هي القارة الأكثر تضررا من أزمات الغذاء والطاقة المتتالية، والأزمة المالية التي وقعت مؤخرا وتحولت بسرعة إلى أزمة اقتصادية. وقد نشبت تلك الأزمات في الوقت الذي كانت البلدان الأفريقية منهمكة في جهود جريئة للإصلاح السياسي والاقتصادي كانت قد أفسحت المجال للقارة لتحقيق تقدم ملموس نحو تحقيق أهدافها في التنمية وفي مجالات مثل الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتنفيذ السياسات الاقتصادية المستدامة.

وتشير التنبؤات الاقتصادية لأفريقيا إلى أن معدل النمو لعام ٢٠٠٩ لن يبلغ ٣ في المائة – وربما حتى ٢ في المائة – وهذا أقل بكثير من نسبة ٧ في المائة من المعدل السنوي الذي يعتبر ضروريا حتى تحقق القارة الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، وعلى الرغم من التغييرات في السياق الاقتصادي الدولي – الذي، للأسف، أصبح غير موات تماما – واصلت البلدان الأفريقية جهودها بل وكثفتها لتحسين رفاه سكانها. وللأسف، لم تحظ تلك الجهود المخلصة والحثيثة التي بذلتها البلدان الأفريقية بالدعم الواجب، وعانت من عدم توفر الموارد الكبيرة اللازمة لنجاحها.

وأصبح من الواضح بشكل متزايد أن الآثار المجتمعة من الأزمات المتلاحقة جعلت تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في قارتنا الأفريقية أكثر صعوبة بسبب تباطؤ وتيرة تحقيقها مع اقتراب عام ٢٠١٥. وبالتالي، قد يغرق ملايين الناس الذين يعيشون في أفريقيا في بحر الفقر والعوز.

أما في مجال الصحة، فعلى الرغم من التقدم المحرز بفضل الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية وشركاؤها في التنمية، ما زال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا يشكلان تحديين رئيسيين بالنسبة للقارة قد يقوضان عملية التنمية فيها. ولم تؤد الأزمات الأخيرة وتأثيرها على الاقتصادات الأفريقية إلا إلى ترديها وتردي الحالة الاجتماعية فيها، وبالتالي إلى تقليل احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة.

وحتى المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا قبل الأزمة كانت في معظمها دون مبلغ الـ ٧٠ بليون دولار في السنة، الذي يعتبر ضروريا لتحقق القارة أهدافها الإنمائية. ونأمل أن يكون تجديد مجموعة العشرين ومجموعة الثمانية لالتزاماتهما فيما يتعلق بأفريقيا موضع تنفيذ جاد وكامل. وفي الوقت نفسه، إذا أريد للقارة الأفريقية أن تتولى ملكية عملية التنمية فيها، فمن الضروري أيضا مساعدة البلدان الأفريقية على تهيئة جو موات للاستثمار الأجنبي المباشر حتى

تتمكن من معالجة ضعف الهياكل الأساسية الذي ما زال يلقي بظلاله بشكل كبير على جاذبية أفريقيا للاستثمارات.

وبما أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتوقف على تسوية الصراعات وبناء السلام، فإن المملكة المغربية ترحب بالتزام قارتنا الثابت على نحو متزايد بتعزيز تسوية الصراعات المستمرة منذ زمن طويل. وما فتئ بلدي يقدم المساعدة على عدة جبهات، ولا سيما من خلال مشاركته في عمليات حفظ السلام التي تُنشر في أفريقيا وفي لجنة بناء السلام.

ولدى المغرب دائما اقتناع بمزايا وفوائد التعاون بين بلدان الجنوب وبعضها البعض على تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية لقارتنا. ولا يقلل هذا بالطبع من شأن المساهمة القيّمة للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وتمشيا مع هذا الاقتناع، يعمل وفدي دائما، في إطار رؤية صاحب الجلالة الملك محمد السادس، على تعزيز روابط الشراكة مع أسرته الأفريقية في سياق التعاون المثمر والمفيد للطرفين بين بلدان الجنوب، والقائم على التنمية البشرية وتبادل الخبرة.

وكدليل على هذا الالتزام، بادر المغرب إلى إقامة عدة برامج للشراكة والتعاون مع البلدان الأفريقية في مجالات شتّى كالبنية التحتية والزراعة والصحة والتعليم والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية وتدريب وتطوير القدرات الإدارية الأفريقية. وبرهانا كذلك على تضامن بلدي، خاصة مع أقل البلدان نموا في أفريقيا، فقد أخذ بزمام المبادرة منذ سنوات قلائل بإلغاء ديونها الثنائية ومنحها حصصا في السوق المغربية وأتاح لها دخولها مع إعفائها من الرسوم الجمركية.

ولا تزال أفريقيا من أشد القارات معاناة من الآثار السلبية لتغير المناخ. والواقع أن قارتنا مهددة اليوم أكثر من أي وقت مضى بارتفاع مستويات سطح البحر، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على نسبة ٣٠ في المائة من هياكلها الأساسية الساحلية. ويمكن أن تشكل الزيادة في متوسط درجات الحرارة في أفريقيا، وما يواكبه من حالات الجفاف وشح الأمطار تهديدا كبيرا للزراعة الأفريقية، التي تمثل بالضبط ٥٥ في المائة من جميع الصادرات التي يعتمد عليها ٧٠ في المائة من السكان الأفريقيين في غذائهم. وفي هذا السياق، يجب أن تأخذ نتائج مفاوضات كوبنهاغن بشأن تغير المناخ في الاعتبار مخاوف قارتنا، ليس فقط من حيث النمو الاقتصادي، وإنما أيضا من حيث التنمية البشرية والاجتماعية، وحشد الموارد، ونقل التكنولوجيا.

وما زالت القارة الأفريقية أيضا تحصل على أقل المنافع من التبادلات الدولية. وما زالت البلدان الأفريقية تواجه صعوبات في المشاركة بشكل فعال في التجارة الدولية، بالرغم من الجهود التي وافقت على بذلها لكي تفتح أبواب اقتصاداتها وتطبق درجة أكبر من حرية التجارة. وينبغي أن تُختتم مفاوضات منظمة التجارة الدولية في جولة الدوحة، التي توصف بأنها جولة خاصة بالتنمية، ولنكن واضحين في ذلك، بحيث تأخذ بعين الاعتبار شواغل البلدان الأفريقية فيما يتعلق بالتنمية.

وقد عقد المجتمع الدولي، أو يستعد في الأشهر المقبلة لعقد، مجموعة من الاجتماعات الدولية البالغة الأهمية للتعامل مع مختلف القضايا الإنمائية. وسواء كان ذلك من خلال مؤتمر القمة العالمي للأمن الغذائي، أو مؤتمر كوبنهاغن المعني بتغير المناخ، أو مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب، أو الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل من أجل التنمية، فإننا نشجع المجتمع الدولي بصفة عامة على الالتزام تجاه التنمية في أفريقيا. ويجب أن يُترجم هذا الالتزام إلى تدابير محددة، ولا سيما حشد الموارد اللازمة لتنفيذها، حتى يتسنى في نهاية المطاف تحويل الأهداف الإنمائية للألفية إلى واقع في أفريقيا.

وفي الختام، ما زال بلدي مقتنعا بأن من الضروري إقامة شراكة عالمية حقيقية من أجل تنمية أفريقيا، فهي ما زالت الطريقة الوحيدة لمساعدة قارتنا على بلوغ أهدافها الإنمائية وإعطاء الأمل لملايين الأفريقيين وبعث رسالة مؤداها أنهم يستطيعون العيش بكرامة، وبمأمن من الفقر والأوبئة.

**السيد متامبوه** (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أستهل كلمتي بالإعراب عن تهنئتي الصادقة والحارة للرئيس على انتخابه. ويؤكد له وفدي دعمه من أجل النجاح في تنفيذ ولايته. وتعرب زامبيا عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا السودان، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وتونس، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

ونعرب عن امتناننا لتقرير الأمين العام المعنون ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا“، الوارد في الوثيقة A/64/302. ويرى وفدي أن التحديات التي يواجهها العالم اليوم، من قبيل الإنفلونزا إيتش١ إن١، وإنفلونزا الطيور، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تستدعي مزيدا من الوحدة والجهود المتضافرة بين الدول، بهدف تشاطر ما لديها من شواغل في وقت مبكر، وحشد الموارد، والتنفيذ الجماعي للتدخلات القائمة على الأدلة.

ويسرني أن أشير إلى أن زامبيا تحرز تقدما مطردا في بلوغ أهدافها الصحية الوطنية، فضلا عن الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. واسمحوا لي بأن أشير إلى الدراسة الاستقصائية السكانية والصحية التي أُجريت عام ٢٠٠٧ في بلدي، وهي تغطي فترة خمس سنوات. ومن الجدير بالذكر أنه قد طرأ تحسن على عدد من المؤشرات الصحية الأساسية في زامبيا، ومن أبرزها أن نسبة ٧٠ في المائة من أطفالنا يتلقون جميع التحصينات المطلوبة. وكنتيجة لذلك من بعض الأوجه، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٦٨ إلى ١١٩ وفاة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء.

علاوة على ذلك، تحسنت نسبة وفيات الأمهات من ٧٢٩ إلى ٥٩١ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ من المواليد الأحياء؛ وتحسن معدل وفيات الرُضّع من ٩٠ إلى ٧٠ حالة لكل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء؛ وزادت الوقاية من الملاريا في جميع أنحاء البلد للأطفال دون سن الخامسة وللنساء الحوامل؛ وانخفضت معدلات الإصابة بالملاريا وعدد الوفيات المسجلة في منشآتنا الصحية نتيجة لهذا المرض بنسبة ٦٠ في المائة؛ وانخفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية من ١٦ إلى ١٤,٣ في المائة.

إن زامبيا مهددة بأن تفقد تلك المكتسبات المشجعة، بل وبأن تتراجع مكتسباتها، بسبب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية السائدة، وعدم تقديم بعض شركائنا المتعاونين معنا في القطاع الصحي الموارد التي تعهدوا بها. غير أننا نشعر بالاطمئنان لكلمات رئيس جمهورية رواندا، فخامة السيد بول كاغامي، الذي قال في خطابه هذا العام في الدورة التاسعة والخمسين للجنة منظمة الصحة العالمية الإقليمية لأفريقيا إننا نستطيع بالفعل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالاعتماد على الذات، وإعادة ترتيب أولويات خططنا الخاصة بالعمل في مجال الصحة، والتشديد الواعي على الرعاية الصحية الأولية، واستخدام الموارد المحلية، والقيام بالتدخلات الفعالة منخفضة التكلفة.

وترأس زامبيا حاليا مجلس الشراكة من أجل مكافحة الملاريا. وبالنظر إلى أن الملاريا ما زالت تمثل السبب الرئيسي للاعتلال والوفيات، لا في زامبيا وحدها، بل في كثير من بقاع العالم الأخرى، اسمحوا لي أن أشدد تشديدا خاصا على

هذا التحدي الصحي العالمي. وأزف إليكم نبأ سارا هو أن زامبيا هي بالفعل أحد البلدان التي حققت تعميم التغطية بالتدخلات الوقائية من الملاريا. ونعني بتعميم التغطية امتلاك ناصية الأمر والاستعانة بالسلع التي يُقصد بها أن تقوم المجتمعات المحلية الزامبية ذاتها بإبعاد الملاريا عن نفسها.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سانغو (جنوب أفريقيا).

ومن دواعي سروري أن ألاحظ أن بلدانا أخرى قد حققت أيضا تعميم هذه التغطية. وفي هذا الصدد، لا بد لي من التنويه بالدور الذي يقوم به الوزير تاوضروس أدهانوم، الرئيس السابق لمجلس إدارة الشراكة من أجل دحر الملاريا، وهو الآن رئيس مجلس إدارة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، إلى جانب عمله وزيرا للصحة في إثيوبيا. لقد عمل السيد أدهانوم جاهدا كرئيس مجلس شراكة دحر الملاريا. وتم أثناء ولايته حشد جميع الأموال المطلوبة للوفاء بأهداف دحر الملاريا في عام ٢٠١٠. وعمل أيضا جاهدا لضمان وضع خارطة طريق لكل بلد لبلوغ المؤشرات المستهدفة في دحر الملاريا في عام ٢٠١٠. نعم، لقد غادر شراكة دحر الملاريا بالقوة المطلوبة للتغلب على التحديات المتبقية. وأحييه أجمل تحية وأتمنى له التوفيق في الصندوق العالمي.

ومن المشجع حقا أن تكون لدينا الآن الموارد لحماية حوالي ٤٦٠ مليون نسمة من مجموع حوالي ٥٠٠ مليون نسمة من الأفارقة المستهدف حمايتهم. ومن دواعي السرور أيضا أن خرائط الطريق قد وُضعت لبلدان معينة لتحقيق التغطية الشاملة المرغوب فيها. وما نحتاجه الآن هو الإرادة السياسية المطلوبة لطمأنة جميعنا بوجود القيادة المطلوبة لتحقيق النجاح.

ليس أمامنا سوى ١٥ شهرا لإنجاز هذا العمل. وبحلول العام ٢٠١٠، ينبغي لنا أن نتمكن من الاحتفال بتحقيق الأهداف المحددة. وبالنسبة للعديد من الذين لم يبلغوا هذا الهدف، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ولكن بالنسبة للقلائل الذين بلغوا أهدافهم سلفا، فإن التحدي المتبقي هو الحفاظ على هذه المكاسب.

ويسر وفدي أن يفيد أن زامبيا سجلت، أثناء السنوات الست الماضية، مكاسب تثير الإعجاب في قطاع الصحة. ويشهد على ذلك الاستقصاء الديمغرافي والصحي الذي أجرته زامبيا في عام ٢٠٠٧. وما تلك المكاسب إلاّ دليل على تحقيق التعهد الذي أعلنته حكومتنا في خطة التنمية الوطنية الخامسة لضمان صحة الزامبيين بالتصدي للتحديات التي تواجهها الصحة العامة مثل الملاريا. وتجدر الإشارة إلى أن مكافحة الملاريا بالطريقة الصائبة في زامبيا – لا سيما الطريقة التي اتبعتها وزارة الصحة – كانت قد ساهمت بشكل كبير في تلك الإنجازات المشهودة. وفضلا عن ذلك، يسرنا أن نلاحظ – وهو ما يستحق التنويه به – أنه في بعض المناطق في زامبيا، مثل المقاطعة الجنوبية التي يبلغ عدد سكانها أكثر من مليوني نسمة، لم تعد الملاريا شاغلا رئيسيا من شواغل الصحة العامة.

إن وزارة الصحة في زامبيا تحقق نجاحا في مكافحة الملاريا بصفتها تحديا للصحة العامة من خلال تنفيذ رزمة من التدخلات المستندة إلى الأدلة بشكل متزامن ودؤوب.

وأول تلك التدخلات هو رش المبيدات الحشرية داخل الأماكن السكنية. وتقوم زامبيا بتنفيذ برنامج الرش، الذي نفذته أصلا في خمس مقاطعات في عام ٢٠٠٣، بتنفيذه الآن في ٣٦ مقاطعة – وهي نصف مقاطعات البلد. وهذا تقدم مدهش حقا، لا سيما من حيث أن زامبيا، إلى جانب توفير الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات،

تكون قد حققت هدف تغطية ٨٠ في المائة من السكان بالتدابير الوقائية في إطار خطة دحر الملاريا.

والتدخل الثاني هو الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات. فمنذ عام ٢٠٠٤، قامت وزارة الصحة بتوزيع أكثر من ٦ ملايين ناموسية في جميع أنحاء البلاد. ويشمل الآن توزيع الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات في جميع أنحاء البلاد حوالي ٦٠ في المائة. والتدخل الثالث هو إدارة الحالة وتشخيصها. فلقد كفلت وزارة الصحة توفير أدوية معالجة الملاريا وأدوات تشخيصها في جميع المرافق الصحية العامة. ووُضعت تدابير لتقليص نفاد مخزونات الأدوية. وتوجد مخزونات كافية من الأدوية اللازمة لمكافحة الملاريا في مرفقنا الرئيسي للتوزيع، أي مؤسسة مخازن الأدوية المحدودة. وكان لتحسين الإدارة اللوجستية أثر مفيد أيضا، وكذلك المعالجة الافتراضية المرحلية – وهي تدبير نجحنا فيه نجاحا رائعا. وقد زاد عدد النساء الحوامل اللواتي يحصلن على المعالجة الوقائية للملاريا. فلقد كشف الاستقصاء الديمغرافي والصحي لعام ٢٠٠٧ أن نسبة الحوامل اللواتي تناولن الأدوية المضادة للملاريا قد زادت من ٣٥ في المائة في عام ٢٠٠٢ إلى ٨٦,٥ في المائة في عام ٢٠٠٧. وكشف استقصاء مؤشر الملاريا عن نتائج مماثلة.

لقد كانت هذه النجاحات نتيجة عدد من العوامل. وهي تشمل الإرادة السياسية، والاستعمال المتزامن للتدخلات المستندة إلى أدلة، والشراكات التي تضم حكومتنا والأطراف المتعاونة في القطاع الصحي، وتعبئة المجتمع ومشاركته.

وأود أن أذكر بعض التحديات التي لا تزال قائمة. أولا، نتوقع أن يشمل رش مبيدات الحشرات داخل المنازل حوالي ١,٢ مليون من الهياكل السكانية في جميع أنحاء البلد، الأمر الذي يترجم إلى حماية ما يزيد على ٧ ملايين نسمة من الملاريا. وهذا يتطلب الموارد، المالية والمادية على السواء، التي هي محدودة. ثانيا، تجدر الإشارة إلى أنه، عندما تعلن التعهدات بالدعم، يجب الوفاء بها – ولا يجوز استخدام المساعدة كأداة للإكراه. ثالثا، فيما يتعلق باستعمال الأدوية بصورة غير منطقية – وفي حين يُلاحظ أن الملاريا ليست سبب كل حالة من الحمّى، فإن تعزيز قبول عمال الصحة بتوفر جعب اختبار التشخيص السريع لا يزال يشكل تحديا. رابعا، يحتاج أمن المجتمع المحلي والتوزيع إلى المزيد من التعزيز.

في الختام، أود أن أشير إلى أن حكومة جمهورية زامبيا في غاية الامتنان لشركائها المتعاونين على الصعد المحلي والإقليمي والعالمي على دعمهم. ونعتقد أننا، بالتدخلات المستنيرة والشراكات السليمة، سرعان ما نقضي على الملاريا في زامبيا وبقية العالم.

**السيد وتلند** (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إنه ليثلج الصدر حقا أن نستمع إلى المتكلم الذي سبقني، ممثل زامبيا، ولا بد لي من الثناء على ذلك البلد لإنجازاته في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة بصورة خاصة.

النرويج، بصفتها صديقا وشريكا، تواصل دعم رؤيا وأهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، التي هي مبادرة أفريقية أصيلة. وتثبت الشراكة الجديدة أن هناك إرادة وتصميما على مكافحة الفقر في القارة وتعزيز دمج أفريقيا في الاقتصاد العالمي. وتمثل الشراكة الجديدة أيضا اعترافا بأن البلدان الأفريقية في حاجة إلى تعزيز التعاون فيما بينها للتصدي للعديد من التحديات المشتركة بصورة فعالة.

لقد تضررت أفريقيا ضررا كبيرا من الأزمتين الغذائية والاقتصادية الأخيرتين. وفضلا عن ذلك، تلوح في الأفق أزمة المناخ. ولكن ينبغي ألاّ يغيب عن بالنا التقدم الكبير الذي أحرزته أفريقيا خلال العقد الماضي، والذي

يشمل نموا اقتصاديا وتحسينات في الحوكمة لم يسبق لهما مثيل. والشراكة الجديدة جزء من ذلك النمو. وأود أن أتناول عددا من المسائل الرئيسية التي ستواجهها الشراكة الجديدة في السنوات القادمة.

كيف يمكن حشد الموارد لتمويل أهداف ومقاصد الشراكة الجديدة؟ إن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الدول الأفريقية نفسها. وينبغي أن تكون المعونة الدولية في المقام الأول مكملا وحافزا. وإننا نرحب بالتقدم المحرز في تعبئة الموارد المحلية.

أما بعد، فإن أفريقيا لا تزال تحتاج إلى مساعدة كبيرة. ولا بد من الوفاء بالالتزامات بزيادة المعونة. فلا يحظى تدفق الأموال إلى خارج أفريقيا سوى بالقليل من الاهتمام. وتبلغ التدفقات غير المشروعة لرأس المال من البلدان الفقيرة مئات الملايين من الدولارات سنويا؛ وهذا حوالي ثلاثة أضعاف مستوى المعونة المقدمة لأفريقيا. ولقد أدى انعدام الشفافية والعجز عن الحد من تدفقات رأس المال إلى عجز جباة الضرائب في البلدان النامية عن استحصال مبالغ ضخمة. وتتحرك العوائد من الجريمة والفساد بحرية من البلدان الفقيرة إلى الملاذات الآمنة، التي هي غالبا ما تكون في البلدان الغنية والمتوسطة الدخل. ولهذا السبب أيضا، يجب تعزيز التعاون الدولي وجعله أكثر فعالية في مكافحة هروب رأس المال غير المشروع والملاذات الضريبية. كما ينبغي مساعدة أفريقيا على وضع نظم ضريبية أفضل وتوسيع القاعدة الضريبية.

وقد أسهمت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في إيلاء أولوية أكبر لتطوير الهياكل الأساسية في إطار مكافحة الفقر في أفريقيا. ونحن نرحب بذلك.

وتواجه أفريقيا نقصا في الطاقة من شأنه أن يعرقل التنمية بدون زيادة كبيرة في القدرة على توليد الكهرباء. والطاقة هي القطاع الملائم بشكل خاص للتعاون الإقليمي. وأفريقيا تتمتع بإمكانيات هائلة للطاقة النقية، حيث أن ما يقارب من ٩٣ في المائة من إمكانياتها الكهرمائية ما زالت بدون تطوير. والطاقة الكهرمائية نقية ومتجددة، ولكن الاستثمار اللازم لتطويرها كبير إلى حد أن المعونة لا تغطي سوى جزء ضئيل منه. وثمة حاجة لمشاركة القطاع الخاص لاجتذاب التمويل المطلوب والتكنولوجيا والمعرفة. وهذا يتطلب الحكم الرشيد، والمؤسسات القوية، والقدرات الفنية، والبيئة المؤاتية للاستثمار. وإننا نعتقد أن تلك التحديات يمكن التصدي لها بشكل أقوى في سياق الشراكة الجديدة.

وقبل بضعة أسابيع، شهدت أوغندا تدشين أول محطة كهرمائية كبيرة تُقام في أفريقيا خلال ١٤ عاما. وهي مشروع مشترك نرويجي – أوغندي يشارك فيه القطاعان العام والخاص بالتمويل والخبرة – من تروندير إنرجي ونورفند. وستزيد تلك المحطة توليد الكهرباء في أوغندا بنسبة ٧ في المائة. وأعتقد أننا نستطيع وينبغي أن نرى المزيد من قصص النجاح المماثلة التي ستجلب النمو والازدهار لشعوب أفريقيا.

لقد تغير العالم حقا منذ عام ٢٠٠١. ومن الأمثلة الواضحة على أن إطار الشراكة الجديدة جرت صياغته في سياق مختلف عن السياق الحالي أن قليلا من الاهتمام تم توجيهه لتغير المناخ في تلك الوثيقة. وأفريقيا تضافر جهودها عشية مؤتمر كوبنهاغن. ومن بين الخطوات الكثيرة، الجديرة بالثناء، برنامج البيئة من أجل التنمية في أفريقيا، وهو مبادرة مشتركة للاتحاد الأفريقي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي تهدف إلى إدماج إدارة المخاطر المناخية في عمليات رسم السياسة العامة وصنع القرار في كل مناطق أفريقيا. ونحن نتطلع إلى معرفة المزيد حول الدور الذي تتوخاه البلدان الأفريقية

للشراكة الجديدة فيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ في أفريقيا.

ندرك جميعا أن الحروب والنزاعات المسلحة تمثل عاملا كبيرا في تقويض التنمية. ولم تتعرض أي قارة أخرى لذلك القدر من المعاناة الذي تعرضت له أفريقيا بسبب النزاعات المسلحة أثناء العقود القليلة الماضية. غير أن العديد من النزاعات التي عصفت بالقارة في الثمانينات والتسعينات قد انتهت، وشهدنا أن بعض البلدان الخارجة من النزاعات خلال الأعوام القليلة الماضية قد حققت تقدما ملحوظا في النمو والتنمية.

ومن المهم إبراز دور المرأة في تحقيق التنمية السلمية والمستدامة. وقد شهدنا في هذا الخريف لا تجديد الالتزام العالمي بحماية المرأة في النزاعات فحسب، بل أيضا إبراز حقيقة أن المرأة جزء من الحل في حالات النزاع.

وإننا بحاجة إلى تجديد جهودنا لتعزيز حقوق المرأة ومشاركتها في العمليات الديمقراطية. وتكشف نظرة واحدة إلى تقرير التنمية البشرية لهذا العام عن العلاقة المتبادلة بين مستوى المساواة بين الجنسين ومستوى النمو والازدهار في البلدان. وعليه، فإن أكبر المكاسب التي يمكن للبلدان تحقيقها، اقتصاديا وسياسيا، تنجم عن تمكين المرأة وتأمين الفرص المتساوية والرعاية الصحية ومشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية. وهذا لا يقتصر على كونه العمل الصواب الذي يجب القيام به من منظور إنساني وأخلاقي؛ بل هو أيضا من سياسات الاقتصاد الكلي الأساسية. إن تمكين المرأة يوفر ميزة تنافسية. وتحسين فرص تعليم المرأة يوفر ميزة تنافسية. والبلدان التي تعترف بذلك وتوائم سياساتها وفقا له سوف تحقق الازدهار أكثر من غيرها.

علينا أن نفي بالتعهدات التي قطعناها سابقا فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن نهيئ الظروف اللازمة للنمو والتنمية المستدامين. وسيكون ذلك أهم مساهمة يمكن أن نقدمها نحو السلام والاستقرار في القارة الأفريقية.

إن النرويج ملتزمة بالشراكة الطويلة الأجل مع أفريقيا وشعوبها. وقبل أسبوعين قدمت النرويج ميزانيتها لعام ٢٠١٠. وقد تعهدنا فيها بأن نقدم نسبة ١,٠٩ بالمائة من الناتج القومي الإجمالي التقديري للمساعدة الإنمائية. وسنبقي على هذا المستوى العالي لأعوام كثيرة قادمة. ومع أننا نواجه أزمة مالية، فقد زدنا ميزانية المعونة بنسبة ٤ في المائة كبادرة تضامن مع من هم أقل حظا منا، وبالتالي سنبقى شريكا لأفريقيا.

**السيد دافيد** (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ولكن توجد بعض العناصر التي نود أن نشدد عليها. وسأبدأ ببنود جدول الأعمال المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة).

لقد ظلت قصة تنمية أفريقيا أولوية من أولويات الجمعية العامة منذ فترة طويلة. إنها حكاية القارة الغنية التي من قبيل المفارقة أن تجد نفسها تكافح من أجل توفير مستوى معيشي ملائم لملايين الناس الذين تكتظ بهم. وإننا جميعا في هذه القاعة ندرك تماما الآمال والإمكانيات الكامنة في بلدان وشعوب أفريقيا، ولكن علينا أن نسعى باستمرار إلى تقديم الدعم اللازم للشراكة الجديدة.

ويبين تقريرا الأمين العام بشأن الشراكة الجديدة – A/64/204 و A/64/208 – أنه حتى ذلك الوقت من عام ٢٠٠٨ الذي داهمت فيه الأزمة المالية والاقتصادية أغلبية أجزاء العالم، كانت أفريقيا تسير بثبات على طريق النمو. ولكن تزامن تقلبات أسعار الغذاء والطاقة، وحالة الفوضى التي عمت الأسواق المالية والاقتصادية، وتصاعد الآثار المدمرة لتغير المناخ، وتلازم كل ذلك مع ضعف التزام المجتمع

الدولي بتوفير الموارد المالية والفنية الضرورية، أدى إلى تعطيل مسيرة أفريقيا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، من بين الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا.

إن حدثي الأمم المتحدة الهامين المقبلين، المتصلين بقضايا التنمية، يجب أن يتناولا موضوع الشراكة الجديدة في مناقشات كل منهما. الأول هو المؤتمر الرفيع المستوى بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي سيُعقد في نيروبي، وهي مكان مناسب لذلك، في كانون الأول/ديسمبر المقبل. والحدث الثاني هو مؤتمر القمة لاستعراض الأهداف الإنمائية للألفية، الذي سيُعقد في نيويورك في عام ٢٠١٠. وقد أطلق رئيس الجمعية منذ الآن عملية مناقشة هذين الاجتماعين الرئيسيين من خلال انتخاب الميسرين المشاركين في توجيه سير العملية إلى الأمام.

وتمضي قدما مناقشات الأمم المتحدة بشأن عدد من الأزمات التي أشرت إليها سابقا. وكانت نتائج المؤتمر بشأن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتأثيرها في التنمية (القرار ٣٠٣/٦٣، المرفق) قد أجملت التوصيات التي نعكف على المضي بها قدما. كما أن مجلس التنسيق للرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة يتابع تسع مبادرات مشتركة بشأن الأزمة تهدف إلى معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ويعمل مجلس التنسيق بطريقة تشبه إلى حد كبير طريقة عمل إطار العمل الشامل، المنبثق عن فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية، الذي قدم توصيات للأجلين المتوسط والطويل للنظر فيها وتنفيذها. كما أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي منخرط، بهيئاته الفرعية، في مناقشة العديد من القضايا الاقتصادية ذاتها وهو يتابع بهمة وضع توصيات تُقدم إلى الجمعية العامة في الوقت المناسب. إن كل أطر المناقشة والعمل تلك تستطيع وينبغي أن تتذكر، عندما تضع توصياتها، احتياجات البلدان الأضعف، بما في ذلك أفريقيا.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى البند ٤٧ من جدول الأعمال المعنون ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا“، ومذكرة الأمين العام التي أحال بها تقرير منظمة الصحة العالمية (A/64/302). لقد وضع التقرير وموجزه العديد من اتجاهات ومؤشرات التقدم في إطار الجهد العالمي لمكافحة الملاريا.

من المناسب أن يُجرى في هذا المنعطف تقييم عن حالة الملاريا في العالم، حيث أن مدى مكافحة الملاريا والقضاء عليها يقرر درجة ما نحرزه من تقدم نحو تحقيق الهدف الإنمائي للألفية رقم ٦: مكافحة الأمراض الفتاكة التي لها أوسع وأبرز تأثير ممكن على التنمية. وقد أضيفت إنفلونزا ألف (H1N1) مؤخرا إلى تلك الأمراض.

الوقت يمر بسرعة نحو عام ٢٠١٥، الموعد النهائي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ورحلتنا نحو تحقيق تلك الأهداف انحرف مسارها بأزمات من كل الأنواع انعقدت من أجلها مؤتمرات قمة عديدة.

وتولي حكومة الفلبين الأولوية لمكافحة الملاريا والقضاء عليها، حيث أنها ما زالت من الأسباب الرئيسية العشرة للمرض في البلد. وتقع معظم الأماكن التي ينتشر فيها وباء الملاريا في الفلبين في أفقر المناطق وأبعدها في البلد، مع وقوع أعلى نسبة من الإصابة بهذا المرض بين السكان الأصليين.

وتزداد جهود مكافحة الملاريا والقضاء عليها في الفلبين من خلال استراتيجية من خمسة جوانب تشدد على العمل مع الوحدات الصحية في الحكومات المحلية. وتتضمن الاستراتيجية، أولا، زيادة الوعي السياسي وتعزيز المشاركة المجتمعية، لا سيما على الصعيد المحلي؛ ثانيا، تعزيز عمليات التشخيص وتقديم العلاج الفوري والفعال للملاريا، وزيادة توفير الإمدادات من الأدوية في جميع مرافق الرعاية الصحية؛

ثالثا، تبسيط إجراءات إحالة حالات الملاريا الشديدة، بما في ذلك من خلال تدريب الأطباء على إدارة الحالات الشديدة للملاريا، وتدريب العمال الصحيين على السياسات العلاجية وحماية الأمهات بتوفير الناموسيات المعالجة بمبيدات الحشرات؛ رابعا، تكوين مخزونات احتياطية من الإمدادات الأساسية من الأدوية اللازمة لمعالجة الملاريا وحمى الدنغ؛ خامسا، تعزيز البحوث التشغيلية لتحسين تقديم الخدمات للأسر المشردة داخليا، والمجتمعات المحلية للسكان الأصليين، وتلاميذ المدارس. ونتيجة لتلك الجهود، ينخفض باستمرار معدل حالات الإصابة بالملاريا في الفلبين – من أكثر من ٧٦ ٠٠٠ حالة، مع الإبلاغ عن ١٥٠ حالة وفاة في عام ١٩٩٩، إلى ٣٣ ٨٠٠ حالة مع الإبلاغ عن ٨٩ حالة وفاة في عام ٢٠٠٦.

ومن أجل تيسير إدارة البرنامج وترسيخ السلوكيات التي تتوخى المحافظة على الصحة بين السكان الفلبينيين، لا سيما الفئات الأشد تعرضا للمرض، أعلنت حكومة الفلبين شهر تشرين الثاني/نوفمبر شهرا للتوعية بأخطار الملاريا. وتجمع المبادرة بين مختلف الوكالات الحكومية، من قبيل وزارة الصحة، ووزارة الداخلية والحكم المحلي، ووزارة التعليم، ووزارة الدفاع الوطني، ووزارة السياحة، وجميع وحدات الحكم المحلي – المقاطعات والمدن والبلديات والقرى – واللجنة الوطنية للشعوب الأصلية، بزيادة الاستفادة من ولاية كل منها من أجل الوقاية من الملاريا والقضاء عليها في الفلبين.

ولئن كانت صدورنا قد انشرحت بالزيادة الكبيرة في الأموال المخصصة لمكافحة الملاريا على صعيد العالم، من أقل من ٠,٢ بليون دولار إلى بليوني دولار بنهاية عام ٢٠٠٨، فإنه مما يثير القلق أن نلاحظ أن المصادر المهمة للتمويل لا تأتي إلا من بضعة مساهمين كبار من الخارج. ويعني ذلك أنه من دون وجود عدد جيد من مصادر التمويل المتنوعة، قد تتعرض جهود مكافحة الملاريا للخطر إذا نضب أي مصدر من مصادر التمويل الرئيسية. ولذلك ننادي بتكوين حافظة متنوعة من التمويل العالمي المخصص لمكافحة الملاريا لضمان استدامة التمويل وللتقليل من الخطر الذي تتعرض له جهود مكافحة الملاريا، لا سيما في البلدان النامية.

ويقدم الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ومشروع دحر الملاريا مساعدات كبيرة للفلبين في مكافحتها للمرض. وبالرغم من أن جزءا كبيرا من جهودنا لمكافحة الملاريا يأتي من مصادر تمويل خارجية، فإن حكومة الفلبين، مدفوعة بالتزامها بإعلان الفلبين منطقة خالية من الملاريا بحلول عام ٢٠٢٠، قد زادت ميزانيتها المخصصة لمكافحة الملاريا من ٣,٤ مليون بيسو في عام ٢٠٠١ إلى ٦٠ مليون بيسو في عام ٢٠٠٨، بزيادة في التمويل بمعدل ٠٠٠ ٢ في المائة تقريبا في الميزانية الوطنية لمكافحة الملاريا.

ونستطيع أن نلاحظ بعض التحديات الناشئة أمام مكافحة الملاريا. فالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية تهدد التمويل الحالي والمتوقع للبرامج الصحية، بما فيها المساعدات الصحية الدولية. ويزيد الاحترار العالمي من الأمراض الحساسة للمناخ، من قبيل الملاريا. ولا تؤكد تلك التحديات إلا على أن التعاون الدولي لتخليص العالم من الملاريا يتطلب تقديم التعاون المستمر والمعزز في قضايا أخرى ذات صلة، من قبيل الانتكاسات المالية والاقتصادية ذات الطابع الإقليمي أو الدولي وتغير المناخ.

ويجب على الجمعية العامة، بوصفها أكبر برلمان للأمم، أن تركز على النتائج التي توصلت إليها منظمة الصحة العالمية والتي تشير إلى أنه لئن كان قد أحرز تقدم رائع في مكافحة الملاريا، فإن الأخطار المحتملة التالية تتطلب إيلاء المزيد من الاهتمام: أولا، ظهور مقاومة للمبيدات

الحشرية والعقاقير المضادة للملاريا وعدم وجود بدائل لها؛ ثانيا، الافتقار إلى التمويل الكافي للوصول إلى التغطية العالمية؛ ثالثا، ضعف القوة الشرائية والعرض على المستويين العالمي والدولي، وما ينتج عنه من نقص في مخزونات السلع الأساسية الرئيسية على المستوى الوطني وعلى مستوى المرافق الصحية.

**السيدة فيوتي** (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية للبرازيل في تعزيز التعاون مع أفريقيا، أرض الأجداد بالنسبة لشريحة كبيرة من الشعب البرازيلي. ولذلك الغرض أنشأت البرازيل شبكة من السفارات في القارة الأفريقية. ونحن متواجدون اليوم في ٣٤ بلدا أفريقيا من خلال السفارات المقيمة، بما في ذلك في أديس أبابا، المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي.

والبرازيل أحد الموجهين والمؤيدين الرئيسيين لمؤتمرات القمة المشتركة بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية، التي انعقد ثاني مؤتمر منها قبل أقل من شهر في جزيرة مرغريتا، بفترويلا. وتقيم أمريكا الجنوبية وأفريقيا جسورا للحوار والتعاون. وتمخضت جهودنا المشتركة عن زيادة كبيرة في حجم التجارة بين أمريكا الجنوبية وأفريقيا، من ٦ بلايين دولار إلى ٣٦ بليون دولار في السنوات الست الماضية.

وتستطيع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، بوصفها مشروعا تملكه أفريقيا وتقوده، أن تعتمد على دعم البرازيل الكامل. ويتمثل نهجنا إزاء الشراكة الجديدة في الدعوة إلى شراكة مع أفريقيا بدلا من الشراكة من أجل أفريقيا. وتؤمن البرازيل بالتعاون بوصفه أداة للتحرر التقني والتكنولوجي وموصّلا جيدا لتشاطر التجارب الناجحة في مجالي الصحة والطاقة، وعلى وجه الخصوص، في مجال الزراعة.

ويتسق تعاوننا مع أفريقيا مع تركيز الشراكة الجديدة على الزراعة بوصفها وسيلة لتوليد الثروة والتخفيف من حدة الفقر. وقد فتحت الشركة البرازيلية لبحوث الزراعة والرعي مكتبا لها في أكرا، تتعاون من خلاله مع مختلف البلدان الأفريقية. ولزيادة حجم ذلك التعاون، تستضيف البرازيل اجتماعا لوزراء الزراعة في السنة القادمة. وإننا نؤمن بالقدرات الأفريقية اللازمة لإنتاج الوقود الأحيائي. وقد مكّنت الخبرة البرازيلية في ذلك المجال من تطوير أحد أنظف مصادر الطاقة، التي من المؤكد أن يزيد الطلب عليها في السنوات القادمة، دون أن يعرّض للخطر الإمدادات الغذائية والأمن الغذائي.

وتدرك البرازيل تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في البلدان الأفريقية. ونشيد بالجهود التي تبذلها تلك البلدان للتصدي للظروف الاقتصادية الصعبة، التي يزيد من تفاقمها وجود حالة من الفوضى المالية العالمية التي لا يمكن أن تتحمل تلك البلدان المسؤولية عنها. وإن تلك الجهود يتعين دعمها. ومن المهم أن تتمكن المؤسسات المالية الدولية من تقديم مزيد من السيولة والائتمان بشروط أقل لأشد البلدان حاجة إليها. وتعمل البرازيل على تحقيق هذا الهدف داخل مجموعة العشرين، وذلك بالتعاون مع بلدان نامية أخرى.

وتتيح لنا مذكرة الأمين العام المتعلقة بعقد دحر الملاريا (A/64/302) صورة لآخر تطورات أداء البلدان على اختلافها في المعركة من أجل السيطرة على هذا المرض الاستوائي الخطير والقضاء عليه. وتعرب البرازيل عن التزامها بالمشاركة في المكافحة الدولية للملاريا من خلال التعاون الثنائي والمشاركة في الجهود المتعددة الأطراف. وينعكس هذا الالتزام في اشتراكنا مع الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والشراكة من أجل دحر الملاريا.

وقد أحرز المجتمع الدولي تقدما ملحوظا في السنوات القليلة الماضية في السعي لبلوغ الأهداف المتمثلة في تعميم التغطية بالوقاية والعلاج من الملاريا للجميع بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ وخفض وفيات الملاريا على نطاق العالم بنسبة ٥٠ في المائة عن مستويات عام ٢٠٠٠ ومن ثم إلى ما يقرب من الصفر من الوفيات التي يمكن منعها بحلول عام ٢٠١٥. وليس من المقبول أن تستمر وفاة الأطفال من أمراض يمكن اتقاؤها. وإلى جانب التوسع في استعمال الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية، يتحتم إيجاد آليات مناسبة لضمان سبل الحصول على العقاقير اللازمة لعلاج الملاريا إذا أردنا أن نجتنب الوفيات التي يمكن منعها وأن نستأصل هذا البلاء.

**السيد نيفيل** (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس التريكي على عقد هذه المناقشة المشتركة عن الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا وعقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. وسأتطرق إلى كل بند منهما على التوالي.

فأولا، ما زالت الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا تمثل إطارا هاما للتصدي للتحديات البالغة الأهمية التي تواجه القارة الأفريقية. وقد حدد وزير الخارجية الأسترالي في خطابه الموجه إلى اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في شباط/فبراير من هذا العام ثلاثة مجالات ذات أولوية للمشاركة الأسترالية مع البلدان الأفريقية: أولا، دعم الجهود الأفريقية المبذولة لتشجيع النمو الاقتصادي والرفاهية من خلال الاستثمار والتجارة؛ وثانيا، تقديم الدعم للتعجيل بإحراز تقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وثالثا، تقديم الدعم للتصدي للتحديات المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا. وهذه الأولويات منسجمة مع أهداف الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا.

وقد زادت أستراليا في العام الماضي مساعدتها الإنمائية المقدمة لأفريقيا بنسبة ٤٠ في المائة. وترى الحكومة الأسترالية أنه يمكنها مساعدة البلدان الأفريقية في التنمية الطويلة الأجل في المجالات التي يمكن أن تحدث فيها درايتنا الفنية وخبرتنا إسهاما فريدا وإيجابيا. وتحقيقا لتلك الغاية، تعمّق أستراليا مشاركتها القائمة على التعاون مع أفريقيا من خلال ثلاثة برامج قطاعية: الأمن الغذائي والزراعة، والمياه والصرف الصحي، وصحة الأم والطفل. علاوة على ذلك، تعتبر الحكومة الأسترالية التعليم عاملا رئيسيا في مساعدة أفريقيا على تحقيق إمكانياتها الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونتوسع حاليا في برنامج المنح الدراسية التي نقدمها لأفريقيا عن طريق دورات دراسية وزمالات قصيرة وتسهيلات على هيئة شراكات لبناء القدرات. وستركز هذه التسهيلات على المجالات ذات الأولوية، ومنها التعدين وإدارة الموارد الطبيعية، وإصلاح الزراعة والقطاع العام، وستكون من المرونة بحيث تلبي الطلبات المقدمة من الحكومات الأفريقية.

وأخيرا، فيما يتعلق بهذا البند تشارك أستراليا الأمين العام شعوره بالإحباط إزاء جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المستمرة. وننضم إلى الأمين العام في المطالبة بإنهاء جولة الدوحة. وتسعى أستراليا للخروج بنتيجة تعود بالنفع على التنمية وتكون فيها فائدة لإصلاح التجارة الزراعية وفائدة لنظم التجارة المتعددة الأطراف. وسيمثل اختتام جولة الدوحة في وقت قريب أيضا حافزا اقتصاديا هاما في وقت يواجه فيه العالم أكبر خطر تعرض له منذ الكساد العظيم في فترة الثلاثينات.

وانتقالا إلى عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، أود أن أشكر منظمة الصحة العالمية على تقريرها عن هذا البند (انظر A/64/302، المرفق). ذلك أن للملاريا أثرا اقتصاديا خطيرا فضلا عن تأثيرها البشري على أفريقيا.

فهي تؤدي لاستمرار حلقة الفقر، وتصيب بصفة رئيسية الفقراء الذين يترعون إلى العيش في المناطق الريفية المعرضة للملاريا داخل مساكن سيئة التشييد ولا تتيح سوى الترر القليل من العوائق ضد البعوض. ومن المآسي التي لا يمكن قبولها أن يتسبب هذا المرض فيما يقرب من وفاة واحدة من كل خمس وفيات بين صفوف الأطفال في أفريقيا.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تسبب الملاريا قدرا كبيرا من الاعتلال والوفيات كذلك. ويقع ما يزيد على ٦٠ في المائة من حالات الملاريا خارج أفريقيا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وتتمثل نسبة عالية من هذه الحالات في الملاريا النشيطة، التي تعد الأدوات السريرية المستخدمة لتشخيصها والسيطرة عليها أقل تقدما. ومن المهم التسليم بأن الملاريا مشكلة عالمية.

وتقوم أستراليا بدور رائد في التصدي للملاريا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وهي تقدم من خلال مبادرة الملاريا في منطقة المحيط الهادئ الدعم التقني والإداري المحدد الأهداف لمساعدة الحكومات على تنفيذ خططه الوطنية للعمل في مجال مكافحة الملاريا. وتحرز هذه المبادرة بالفعل تقدما باهرا. ففي جزر سليمان، تم خفض معدل الإصابة بالملاريا من ١٩٩ حالة لكل ١ ٠٠٠ من السكان في عام ٢٠٠٣ إلى ٨٢ حالة لكل ١ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٨. وفي فانواتو، تم خفض المعدل من ٧٤ حالة إصابة بالملاريا لكل ١ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٣ إلى ١٤ حالة في عام ٢٠٠٨. وسلطت المبادرة الضوء على أهمية كل من العمل من داخل النظم الحكومية الشريكة، والقيادة السياسية القوية، وتوفير الدراية التقنية المناسبة.

وكان من دواعي سرور أستراليا أيضا أن تستضيف في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩ الاجتماع الافتتاحي لشبكة القضاء على الملاريا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقد أنشئت هذه الشبكة لتوجيه الاهتمام إلى العمل المتعلق بالقضاء على الملاريا في هذه المنطقة، التي تضم ربع بلدان العالم التي شرعت في هذه العملية. كما أنها تمثل وسيلة أخرى لتعزيز التكنولوجيات والمهارات والنظم والقيادة اللازمة للحد من هذا المرض في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومن ثم استئصاله في نهاية المطاف.

**السيد توراي** (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أتوجه بالتهنئة للرئيس ولأعضاء مكتب الجمعية على انتخابهم لإدارة دفة أعمالنا خلال هذه الدورة وأن أطمئنهم إلى دعم وفدي لهم من أجل أن يكلل عملنا بالنجاح.

ويعرب وفدي عن تأييده الكامل للبيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم للسودان والممثل الدائم لتونس باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والمجموعة الأفريقية، على التوالي. ومع التسليم بالأهمية التي يعلقها وفدي على البندين المعنيين من جدول الأعمال، نود رغم ذلك أن نبدي بضع تعليقات ذات صلة من منظورنا الوطني.

نود أن ننضم إلى الآخرين في تقديم الشكر للأمين العام على تقاريره الشاملة والتطلعية (A/64/204 و A/64/208 و A/64/210). ويود وفدي أن يعرب كذلك عن تقديره للمستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وكيل الأمين العام شيخ سيدي ديارا، وفريقه المتفاني على عملهم في مجال المشورة والدعوة من أجل النهوض بجدول أعمال التنمية في أفريقيا.

إننا نستعرض التقارير المختلفة عن التقدم المحرز في تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ والإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية الصادر في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (القرار ٦٣/١)؛ وتوصيات عام ١٩٩٨ بشأن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية

المستدامة في أفريقيا؛ وبرنامج دحر الملاريا في لحظة حرجة جدا يمر بها بنيان الاقتصاد العالمي.

ومن الواضح أن المجتمع الدولي برمته يكافح الآثار العميقة للأزمة الاقتصادية والمالية التي لم يسبق لها مثيل والتي لها بلا شك أثر أكبر على العالم النامي والتي أدت بصورة خاصة إلى الحيلولة دون تحقيق أقل البلدان نموا الـ ٣٤ في أفريقيا للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد المستهدف وهو عام ٢٠١٥.

ولكن رغم هذا الجو القاتم تلوح في الأفق احتمالات للنجاح. فبدعم من المجتمع الدولي، أحرز تقدم كبير في تعزيز أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة). وتضاءلت الصراعات في القارة. وينام العديد من الأسر تحت ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات. وفي الآونة الأخيرة شرع بعض قادة الدول الأفريقية، مثل رئيس سيراليون، في تحالف قادة أفريقيا ضد الملاريا لمكافحة هذا الوباء الفتّاك. ورغم ذلك، نتفق مع تقييم الأمين العام أن التحدي الرئيسي هو أن نضمن ألاّ يؤدي الهبوط الاقتصادي الحالي، بما فيه أزمة الغذاء والطاقة التي سبقته، إلى تقهقر المكاسب التي تحققت حتى الآن.

ويشير إدماج الشراكة الجديدة في الاتحاد الأفريقي إلى بزوغ فجر جديد في المضي قدما في جدول أعمال التحول الاجتماعي – الاقتصادي في القارة. ويوفر ذلك فرصة لإقامة شراكات استراتيجية لاستكشاف مجالات التعاون لمعالجة التحديات العالمية مثل مسألة الديون وتغير المناخ والتجارة والتكامل الإقليمي والتنمية المستدامة. ونشعر بالاطمئنان من التنفيذ الجاري لمشاريع الشراكة الجديدة التي تتراوح بين البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا – الذي أصبح بلدي في الآونة الأخيرة عضوا فيه – إلى مشاريع البنية التحتية والبيئة وتعميم المنظور الجنساني والتعليم والتدريب في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وعلى صعيد الحوكمة يبرهن التقدم في تنفيذ آلية استعراض الأقران – التي تشمل ٣٠ بلدا انضمت إليها، منها ١٢ بلدا قيد الاستعراض الآن – على عزم القارة على تحقيق التحول في النموذج.

وعلى الجبهة المحلية وضعت حكومتي جدول أعمالها للتغيير وتقوم بتنفيذه بمساعدة ودعم من ”الرؤية المشتركة للأمم المتحدة“. وهو إطار وضعت الحكومة من خلاله أولويات واضحة مثل الطاقة والزراعة والبنية التحتية بصفتها محركات النمو والظروف اللازمة للتنمية البشرية. وتشمل استراتيجيات تنفيذ هذه الأولويات، من بين أمور أخرى، تحسين قدرة الخدمات العامة وتعزيز الشراكات مع القطاعين العام والخاص، وأيضا تعزيز نظامنا المالي المحلي.

وفي هذا الصدد، نقوم بتكثيف تعاوننا مع الشركاء التقليديين والجدد، لا سيما من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. فالزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس كوروما إلى البرازيل، وإبرام اتفاق ثلاثي مع كوبا وجنوب أفريقيا لتحسين توفير الرعاية الصحية في بلدي، يبرهنان بكل وضوح على أن الحكومة عاقدة العزم على تكرار أفضل الممارسات على هذا المستوى.

وإذ ندرك حقيقة أن المسؤولية عن السلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك القدرة على معالجة الأسباب الجذرية للصراع وحل الصراعات بالوسائل السلمية، تقع بالدرجة الأولى على عاتق البلدان الأفريقية نفسها، فإن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية تقوم بتعزيز قدراتهما على منع نشوب الصراعات وحلها. وهما يتصدران أيضا عمليات حفظ السلام في القارة.

ويقوم الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية بدور هام في الاستجابة للصراعات والحالات المحتملة الانفجار. وبالدعم الذي تمس إليه الحاجة من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، تشكل الجهود الأخيرة التي بذلها الاتحاد الأفريقي لوضع حد للأزمة التي نشبت بعد الانتخابات في كينيا وجهوده في حفظ السلام في دارفور والصومال مؤشرات واضحة على استعداد القارة للارتقاء إلى مستوى المسؤولية.

وبينما تتواصل هذه الجهود نشهد أيضا موجة جديدة من التحديات تشمل تغييرات حكومية غير دستورية، والجريمة الدولية المنظمة والاتجار بالمخدرات، لا سيما في خليج غينيا، والقرصنة ومسائل الحوكمة وحقوق الإنسان والفساد. ومن ثمّ، لا يمكن المبالغة في التشديد على ضرورة إقامة شراكات لتعزيز القدرات على الاستجابة للأزمات والتهديدات الأمنية.

وفي هذا الصدد، يحث وفدي على إجراء استعراض شامل لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ١٩٩٨ (A/52/871) عن أسباب الصراع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا في ضوء المسائل الجديدة والناشئة التي تؤثر على الأمن البشري في القارة.

وفي ختام هذه الكلمة القصيرة أؤكد مجددا على التزام حكومتي بالدفع قدما بأهداف الشراكة الجديدة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، والسلام الدائم والتنمية المستدامة، وأدعو كذلك شركاءنا إلى جملة أمور منها، أولا تكثيف الجهود، لإلغاء جميع الحواجز الحمائية والتجارية بتعزيز وتيسير وصول البلدان النامية إلى الأسواق، لا سيما أقل البلدان نموا؛ ثانيا، أدعوهم إلى الوفاء بالتزاماتهم بتحقيق هدفي ٠,٧ في المائة و ٠,١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا على التوالي؛ ثالثا، ضمان التمويل والدعم الكافي الذي يمكن التنبؤ به لجهود بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع بغية تيسير الجهود التي تبذلها لتحقيق الانتعاش المبكر من أجل السلام والتنمية المستدامين؛ رابعا، تعزيز وتقوية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وكذلك المنظمات دون الإقليمية؛ وأخيرا، معالجة عبء الدين الذي لا يمكن أن تتحمله البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

**السيد غسبار مارتنس** (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أنغولا كامل التأييد البيان الذي أدلى به ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل تونس بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي.

وننتهز هذه الفرصة لنعرب عن خالص تقديرنا للأمين العام على تقريره المرحلي الموحد السابع (A/64/204) عن التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)؛ وتقريريه المرحليين المعنونين ”احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ شتى الالتزامات، والتحديات، وطريق المضي قدما“ (A/64/208) و ”تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة“ (A/64/210)؛ ومذكرته المعنونة ”٢٠٠١-٢٠١٠: عقد دحر الملاريا في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا“ (A/64/302). ونثق بأن تلك التقارير ستساعد على التوصل إلى فهم أعمق للتقدم الذي أحرزته البلدان الأفريقية في تنفيذ الأولويات الرئيسية للشراكة الجديدة.

وتلاحظ أنغولا مع الارتياح أن تقرير الأمين العام يحث الشركاء الإنمائيين الدوليين، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، على اتخاذ إجراءات ملموسة وعاجلة لتخفيف آثار الأزمة الاجتماعية والاقتصادية بغية مساعدة البلدان الأفريقية على تحفيز اقتصاداتها وتنفيذ الشراكة الجديدة. ونحن على

يقين بأن تلك الجهود ستدعم أفريقيا في سعيها إلى تحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

إن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا مؤخرا بنسبة ١٠,٢ في المائة، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة بنسبة ١٦ في المائة تمثلان إنجازا ملحوظا لأفريقيا وشركائها. ومع استمرار شواغلنا من أن الصناعات الاستخراجية ما زالت تستوعب قدرا غير متناسب من تلك التدفقات، فإن تلك الأرقام تبين أيضا وجود فرص حقيقية في القارة. ويساورنا القلق أيضا من أن الكساد الاقتصادي العالمي الحالي من شأنه أن يعكس ذلك الاتجاه، مما سيعرض اقتصادات أفريقية عديدة لصدمة خارجية، حيث لن يكون لدى الكثيرين هامش سياسي لتطبيق السياسات الموصى بها.

لقد صُممت الشراكة الجديدة لصالح أفريقيا وعلى أيدي الأفارقة للتصدي للتحديات الكبيرة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في أفريقيا. ويسعدنا أن نلاحظ أن بعض المشاريع الموضوعة وفقا للشراكة الجديدة يجري تنفيذها، خاصة في ميادين الهياكل الأساسية، والإعلام والصحة والتعليم، والبيئة والزراعة والعلم والتكنولوجيا، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ومشاركة المجتمع المدني. وهناك مؤشرات محسوسة على التقدم بفضل الشراكة العالمية. وفي ذلك السياق، نرحب بمبادرات الشراكة التي ما فتئت القارة تطورها مع مختلف بلدان ومناطق العالم.

ويسلم وفدي بأن السلام والتنمية وحماية حقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا. ونحن في هذا الصدد سعداء بمستوى التعاون بين الاتحاد الأفريقي وأسرة الأمم المتحدة، خاصة وأن الاتحاد الأفريقي يسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي وحل النزاعات المستعصية على الحل في القارة. وفي السنوات القليلة الماضية عزز الاتحاد الأفريقي إلى حد كبير قدرته على الإسهام في الحل السلمي للنزاعات في القارة. وإننا ندعو شركاء أفريقيا إلى مواصلة بذل الجهود الضرورية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في القارة.

وما زالت أنغولا متمسكة بالتزاماتها بالأولويات القطاعية للشراكة الجديدة. وإحدى تلك الأولويات هي الهياكل الأساسية، التي تساعد على تحسين ظروف تطوير القطاعات الأخرى من الاقتصاد، وتؤدي دورا هاما في اجتذاب الاستثمارات.

وتنفذ الحكومة الأنغولية برنامجا وطنيا لإعادة البناء يهدف إلى بناء وترميم الهياكل الأساسية، مما سيكون ميسرا للتجارة وتحسين الاتصالات والتنقل في كل أنحاء البلد. وقد مكننا ذلك البرنامج من الربط بين جميع المقاطعات الأنغولية الـ ١٨.

ومع أننا سجلنا تقدما ملموسا في القطاع الصحي في أفريقيا، من المهم أن نسلط الضوء على حقيقة أن الأجيال الأفريقية القادمة ستواجه مخاطر أن تكون محكومة بالمعاناة من الملاريا وغيرها من الأمراض القابلة للمعالجة. ومعدلات العمر المتوقع عند الولادة ما زالت غير مشجعة بشكل خاص بالنسبة للأطفال دون الخامسة. ونحن نعتقد بقوة أن طبيعة تلك الأمراض تملي علينا اتخاذ جهود مشتركة على كل المستويات لكي نقلل من معدلات انتشار الإصابة في القارة. ولهذا السبب، يكرر بلدي تأكيد التزامه بخفض الوفيات من الملاريا بمعدل النصف ويشيد بالجهود والمبادرات الأخرى لبلوغ تلك الغاية. وفي هذا الصدد، نرحب بإطلاق تحالف الملاريا للقادة الأفارقة وبتعزيز مبادرة الولايات المتحدة العالمية للصحة، التي تعهد الرئيس أوباما من أجلها بمبلغ ٦٣ بليون دولار لفترة الأعوام الستة القادمة.

لا يسعني إلا أن أعرب عن التقدير للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وللبنك الدولي الذي يمول

مشروع أوغندا لمراقبة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز والملاريا والسل، ولمبادرة بوش الرئاسية، ولغيرها من المبادرات التي تنفذها المؤسسات. إن الجهود الأفريقية وجهود شركاء أفريقيا مجتمعة تسعى إلى استخدام الموارد والمؤسسات والمعرفة في مكافحة الأمراض القابلة للوقاية والمعالجة، مثل الملاريا والسل والإيدز وغيرها من الأمراض المعدية.

إن التنفيذ الكامل لجميع الالتزامات التي تم التعهد بها لأفريقيا ومن أجلها، بما فيها الشراكة الجديدة، كانت موضوع الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية، وكذلك حالة تنفيذ مختلف الالتزامات، والتحديات والطريق إلى الأمام. وقد عقد ذلك الاجتماع في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في نيويورك. وسلمت تلك الوثيقة، في جملة أمور أخرى، بأن أفريقيا بأسرها تضررت بقدر غير متناسب بالنتائج السلبية للأزمة المالية والاقتصادية، وتغير المناخ، والأزمة الغذائية وتقلبات أسعار السلع الأساسية.

وتعتقد أنغولا أنه من أجل التغلب على تلك التحديات، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبقي قيد نظره إصلاح وتعزيز النظام والهيكل المالي الدولي لكي يتواءم مع الحاجة العالمية للاستقرار وسرعة الحركة والدعم والمشاركة والشفافية والاتساق والتنسيق. وفضلا عن ذلك، ينبغي له أن يتخذ خطوات ملموسة من أجل الوصول إلى خاتمة ناجحة لجولة الدوحة من المفاوضات التجارية، على أن يتم الإنجاز الكامل لولايتها الإنمائية، وأن تعقد التزامات طموحة إزاء نقل التكنولوجيا وتمويل التكيف وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، بقصد تمكين البلدان الأفريقية من التكيف مع تأثير تغير المناخ وتطوير اقتصادات خضراء قادرة على المنافسة.

ويشدد وفدي على الحاجة إلى إجراءات ملموسة لتلبية الاحتياجات المحددة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية والتجارة والتمويل والوصول إلى الأسواق، وتخفيف أعباء الديون والتنمية المستدامة.

أخيرا، نتطلع إلى التنفيذ الكامل للتوصيات المتضمنة في تقارير الأمين العام المتعلقة بالشراكة الجديدة. كما نشدد على الحاجة إلى نظر هذه الهيئة في إنشاء آلية للمراقبة لكي نتمكن جميعا من مواصلة التنفيذ المنسق والمتسق لجميع الالتزامات المقطوعة سواء لصالح أفريقيا أو من جانب أفريقيا.

**السيد أوسيني** (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق ممثلا السودان وتونس، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة الدول الأفريقية، على التوالي.

يشيد وفد بلادي بالجهود التي بذلها الأمين العام في تقديم التقريرين المفصلين تحت البندين الفرعيين (أ) و (ب) من البند ٦٣ من جدول الأعمال الذي يجري النظر فيه الآن. ونشكره بوجه خاص على التقرير (A/64/208) – والرؤى التي يوفرها – بشأن التحديات التي تعترض طريق التنفيذ الكامل للإعلان السياسي الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بشأن احتياجات أفريقيا الإنمائية. والأهمية الرمزية لذلك التقرير تؤكد الالتزام المستمر لمنظومة الأمم المتحدة بالإبقاء على مسألة تنمية أفريقيا بوصفها بندا رئيسيا في جدول أعمال المجتمع الدولي.

كما يود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشيد بروح الريادة التي تبديها الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا في إبلاغ الدول الأعضاء بآخر التطورات من خلال إحاطاتهما الإعلامية الشاملة. وقد أتاحا لنا بذلك

الفرصة للإعراب عن تقديرنا للإنجازات التي حققتها الشراكة الجديدة والتحديات التي واجهتها في طريقها نحو تحقيق غاياتها وأهدافها.

لقد حثت الشراكة الجديدة، منذ نشأتها، على التفاؤل، حتى في وجه التحديات المضنية. ولا تزال أفريقيا على ثقة بأن تلك الاستراتيجية كانت النموذج الصحيح للتقليل من حدة الأزمات ودفع عجلة التنمية والنمو المستدامين في القارة. ويدعم ذلك الاعتقاد الالتزام الدؤوب بتهيئة بيئة تمكّن من تحقيق التقدم في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية، والزراعة، والصحة، والتعليم، والبيئة، والعلم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعميم المنظور الجنساني، والمجتمع المدني.

وتولي نيجيريا أهمية قصوى للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وهي أداة أفريقية بحتة فريدة لتعزيز وتوطيد الحكم الرشيد اكتسبت شعبية داخل أفريقيا وخارجها على حد سواء. ولم يتزايد عدد البلدان التي تشارك في هذه الآلية فحسب، بل زاد أيضا عدد البلدان التي خضعت لاستعراض الأقران، مما يعمل على تعميق ثقافة الخضوع للمساءلة والشفافية والفحص الذاتي الحقيقي في القارة. وقد أدى نجاح الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران إلى جعلها نموذجا مرجعيا عاديا في الكثير من المنتديات خارج أفريقيا. لذلك يدعو وفد بلادي بلدان القارة التي لم تنضم بعد إلى هذه الآلية إلى أن تفعل ذلك، فالحكم الرشيد يعني، في نهاية المطاف، تحقيق الرفاهية للشعب. إن الحكم الرشيد شرط مسبق لا غنى عنه.

وبينما تبحر البلدان الأفريقية في متاهات الصعوبات الاقتصادية التي طال عليها الأمد، فإن الجهود التي نبذلها لمواجهة الآثار الحتمية للظروف الخارجية غير المتوقعة تظهر من خلال عدد كبير من الأزمات العالمية في قطاعي الطاقة والغذاء. فقد قوضت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية النمو المتواضع المحقق في السنوات الأخيرة. ونتج عن ذلك زيادة إضعاف قدرة أفريقيا على بلوغ الأهداف التنموية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. ومن أجل تحقيق إنعاش عالمي حقيقي وواقعي، من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير المناسبة لدرء أية انتكاسات اقتصادية أخرى في القارة.

توفر الأمم المتحدة والشراكة الجديدة مناهج جاهزة لوضع وصياغة الاستجابات المناسبة لاحتياجات أفريقيا. ووفقا لذلك، نعتقد أن التوصيات الواردة في الإعلان السياسي بشأن احتياجات أفريقيا من التنمية، الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، المعقود في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قادرة على تغيير مصير القارة.

وقد أدى النجاح الذي تحقق في توطيد الشراكة الاستراتيجية التي أقامتها الشراكة الجديدة مع أصدقاء أفريقيا في جميع أنحاء العالم إلى زيادة تقوية إيماننا بمنظومة الأمم المتحدة. وترحب نيجيريا بالمشاركة المثمرة لأفريقيا مع اليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي في سياق التعاون مع بلدان الجنوب، بما فيها الصين والهند وتركيا، وكذلك البلدان المشاركة في مؤتمر القمة بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وندعو إلى الإسراع في تطبيق العلاجات المفيدة المقترحة، بما فيها تعزيز القدرات الوطنية من أجل تعبئة الموارد على المستوى المحلي، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، والإسراع بإعادة تنشيط جولة الدوحة للمفاوضات التجارية واختتامها، وتوسيع نطاق المبادرات المتعددة الأطراف والثنائية لتخفيف عبء الديون وإلغاء جميع ديون البلدان الأشد فقرا.

تغير المناخ يظل التحدي الأبرز بين مجموعة التحديات الاجتماعية – الاقتصادية. وهو ليس مجرد مثبّط للتنمية المستدامة فحسب، بل هو أيضا خطر وجودي تتعرض له القارة. ويشيد وفد بلادي بالأمين العام الذي أبدى مرة أخرى التزاما ثابتا بمواجهة هذا التحدي مباشرة. ونرحب بالإحساس النادر بالتفاؤل الناتج عن مؤتمر القمة الذي عقده، ونأمل أن يؤدي الزخم المتولد إلى حفز عملية التوصل إلى اتفاق شامل وجامع في كوبنهاغن في كانون الأول/ديسمبر.

وبالنسبة لنا في أفريقيا، فقد اضطرتنا ضخامة الآثار المترتبة على مواجهة تحدي المناخ إلى اتخاذ نهج جماعي لحلها. وفي ذلك الصدد، يدعو وفد بلادي المجتمع الدولي إلى دعم الموقف الأفريقي المشترك المستمد من مدى تفرّد الأثر المترتب على تغير المناخ وخصائصه، لا سيما بالنظر إلى القدرة الأضعف نسبيا للقارة على الرد.

ويقر وفد بلادي بأن التنمية المستدامة الهادفة لا تتأصل جذورها إلاّ في جو يسوده السلام والأمن. وهكذا تشكّل الأزمات والصراعات التي طال أمدها عقبات خطيرة أمام أفريقيا في سعيها إلى تحقيق التنمية، حتى بتعاونها مع الشركاء الآخرين. وتبدد هذه الأزمات موارد أفريقيا وتؤخر نموها. ولهذا السبب، يتفق وفد بلادي مع استنتاجات وتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره (A/64/210). ونحث الدول الأعضاء على العمل من أجل إقامة السلام الدائم.

تعرب نيجيريا عن تقديرها للالتزام المتواصل الذي تبديه الأمم المتحدة إزاء استعادة السلام والنظام في معظم بؤر التوتر في أفريقيا. وتثلج صدورنا النتائج الباهرة التي تمخضت عنها العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ولذلك، ينبغي أن يكون نجاح تلك الشراكة درسا يُتخذ كاستراتيجية، لا في حفظ السلام فحسب، بل أيضا في تشكيل آليات للإنذار المبكّر لمنع الصراعات المحتملة.

ومما يشرح الصدر بنفس الدرجة العمل الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، التي تقدم دعما ماليا قيّما وغيره من أشكال الدعم المهمة للبلدان التي انتقلت للتو من مرحلة حفظ السلام إلى مرحلة السلام والاستقرار والتنمية.

وفي هذه اللحظة الحرجة من التاريخ، نعتقد أنه ينبغي أن تُستكمل الفرصة التي يوفرها الدعم المقدم من المجتمع الدولي وينبغي التجاوب معها بالشكل المناسب. وبصفتنا أفارقة، يجب أن نتفانى في سبيل اعتماد أفضل الممارسات والاستراتيجيات الابتكارية لزيادة المكاسب إلى أقصى حد. ولا يسعنا إلا أن نتفق مع الدعوة التي وجهها التقرير بضرورة الاستثمار في:

”الآليات الهادفة إلى منع نشوب النزاعات على المستويات المجتمعي والمحلي والوطني والإقليمي، ودعم الشركاء في الميدان لبناء قدرتهم على التصدي بفعالية للأخطار الجديدة والناشئة التي تهدد السلام والاستقرار“. (*A/64/210*، الفقرة ٧١).

وبالمثل، ندعو إلى اتخاذ نهج وقائي في إدارة الأزمات والصراعات. وتُستمد كفاءة هذا النهج من إقامة الحكم السياسي، الذي يقوم على مبادئ الديمقراطية والإنصاف والعدل والتوزيع العادل للموارد. وفي تلك المعادلة، لا يجوز التسامح على الإطلاق إزاء عكس المسار الديمقراطي في شكل تغيير الحكومات بصورة غير دستورية أو التعاقب الذاتي في الحكم أو البقاء على الدوام في الحكم.

ومنذ انعقاد مؤتمر قمة أبوجا لعام ٢٠٠٠، الذي اعتمد إعلان وخطة عمل أبوجا، تحقق قدر هائل من التحسين والتقدم في مجال دحر الملاريا. ومع ذلك، لا تزال

هذه الجائحة تتفشى في القارة، مسببة ارتفاع عدد الوفيات بين الأطفال والبالغين على السواء.

وتتجاوز آثار هذه الجائحة صحة الأفراد. فمن الناحية الاقتصادية، تجلب هذه الجائحة الكثير من المشقة للناس، لا سيما في أفريقيا. وبالرغم من بذل جهود كبيرة من جانب البلدان المتضررة والوكالات المانحة، فإن أهداف دحر الملاريا لم تتحقق بعد. وأفريقيا ملتزمة بدحر بلاء الملاريا. ولهذه الغاية، تظل نيجريا ملتزمة باستضافة قمة أبوجا زائدا عشرة لدحر الملاريا بحلول عام ٢٠١١. ولذلك نؤكد من جديد طلبنا دعم الأمين العام، ليس فقط لجعل انعقاد القمة ممكنا بل أيضا لتيسير بلوغ أهدافها.

وتؤمن نيجيريا إيماناً راسخاً بأن التحديات التي تواجهها أفريقيا يمكن التغلب عليها رغم صعوبتها. ومن خلال إضفاء التجانس والتنسيق، يمكن للأهداف الموضوعة في أطر عمل الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، أن تسرع بتحولنا من قارة للأحزان إلى قارة للفرص. لذلك فإن وفدي يدعو إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي لعملية دمج الشراكة الجديدة في هياكل إصلاح الاتحاد الأفريقي وعملياته. علاوة على ذلك، فإن التقدم في برامج الشراكة المختلفة، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا، والدعم المقدم للشراكات العالمية الاستراتيجية التي تحقق بالفعل تحسيناً في سيناريوهات الاستثمار في القارة، والتعاون مع هيكل السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي وتقديم الدعم له تمثل كلها عناصر ضرورية لتحقيق النجاح. وفوق كل ذلك، هناك حاجة ملحة لوضع أوليات للوفاء بوعود المعونات المقدمة إلى أفريقيا في شتى المحافل الدولية.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن أفريقيا التي نتطلع إليها جميعاً لكي تسهم إسهاماً ملموساً في السلم والرفاه العالميين هي أفريقيا التي تجري فيها مكافحة الجوع والفقر والأمراض بفعالية، وتعمل فيها البنية التحتية الأساسية، وتفسح فيها النزاعات المجال للتعايش السلمي.

**السيد فاليرو بريسنجو** (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أتوجه بالشكر للرئيس على عقد هذه الجلسة المهمة.

ويود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي ألقاه ممثل السودان بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن حقيقة أننا نناقش مستقبل أفريقيا أمر يدعو للتفاؤل. إن الشعب الفنزويلي، الذي لديه أصول في أفريقيا، يتكون من طائفة من الثقافات المتباينة التي تشكل هويتنا الوطنية. لذلك فنحن أبعد من أن نكون غير مبالين بمستقبل أفريقيا. نحن ملتزمون به.

لقد كان مؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول والحكومات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، المعقود في الفترة من ٢٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر بجزيرة مارغاريتا في فنزويلا، خطوة كبرى تجاه توسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولقد أصبح هذا التعاون أكثر إلحاحاً في وقت تفشت فيه الرأسمالية المتوحشة بلا كابح في عالم اليوم، ومن إفرازاتها الاستغلال، والتجريد من الإملاك، وتسلط بعض البلدان على بلدان أخرى. وما تم اقتراحه اليوم هو شكل إنساني جديد من التعاون القائم على التضامن.

خلال مؤتمر قمة أفريقيا وأمريكا الجنوبية ألزم قادة المنطقتين أنفسهم بحفز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بهدف إنشاء مجتمعات تسود فيها العدالة الاجتماعية. كما اقتُرح أيضاً تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وخلق فرص عمل كريم، والترويج لسياسات الاندماج الاجتماعي من خلال

المشاركة الفعالة للشباب، والمجتمع المدني، وذوي الاحتياجات الخاصة، بينما يجري، في الوقت نفسه، النظر في آفاق المسألة الجنسانية. كما ألزموا أنفسهم بضمان المساواة والاحترام المتبادل بين الدول، وبالنهوض بالتعاون الاقتصادي، مع تسهيل التوزيع العادل للمنافع الناتجة عن تبادل السلع والخدمات.

وفيما يتعلق بالسياسات الوطنية، دعا القادة إلى زيادة المعرفة والقدرات العلمية ونقلهما، وتحديداً من خلال الجمع بين الأوساط العلمية في أفريقيا وأمريكا الجنوبية، بهدف ضمان تمليك المجتمع الفهم العلمي والتقني بما يحقق تعزيز فرص التعليم والصحة والظروف المعيشية الأفضل للناس.

وارتقت قمة مارغريتا بالتفاعل بين المنطقتين إلى مستويات أعلى، في إطار التطلع إلى آفاق جديدة لبلوغ أهداف العدالة والمساواة التي ظلت الشعوب تتطلع إليها منذ عهد الاستعمار.

وتولي فنزويلا أهمية كبيرة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق علاقاتها الدولية. فقد وقعنا على أكثر من ١٠٠ اتفاق مع مختلف البلدان الأفريقية. وقد تم التصديق على هذه الاتفاقات خلال مؤتمر قمة أفريقيا وأمريكا الجنوبية، وهي في مرحلة التنفيذ حالياً. ولفنزويلا في الوقت الراهن علاقات دبلوماسية مع كل بلدان الاتحاد الأفريقي. وقبل مجئ الرئيس تشافيز إلى السلطة، كان لفنزويلا بالكاد ثماني سفارات في أفريقيا. أما الآن فلدينا ١٨ سفارة.

لقد دعت قمة مارغريتا إلى تقوية مصرف بلدان الجنوب، الذي أنشأته بلدان أمريكا الجنوبية، ومن المقرر أن يبلغ رأسماله المبدئي ٢٠ مليار دولار. وسوف يكون بمقدور المصرف إبرام اتفاقات مع بنك التنمية الأفريقي تقوم على الإنصاف، وبدون أي شروط مهينة تفرضها مؤسسات بريتون وودز.

ودعا الرئيس تشافيز بدوره إلى تعزيز مبادرة بتروسور، وإلى إنشاء جهاز لتنسيق البحوث والتنفيذ لمشاريع الطاقة لمصلحة أمريكا الجنوبية وأفريقيا. وتهدف مبادرة بتروسور إلى إنشاء آليات للتعاون والتكامل تقوم على التعاضد، مع استخدام موارد الطاقة بصورة عادلة وديمقراطية بهدف تخفيف الفقر وعدم المساواة. كما تأمل بتروسور في تخفيف تأثر البلدان النامية بتذبذب أسعار الطاقة التي تخضع، بصورة رئيسية، لعوامل جيوسياسية ومتغيرات ناتجة عن المضاربة. وتعترف المبادرة أيضاً بأهمية تعزيز التعاون والتحالفات الاستراتيجية بين شركات النفط في بلدان الجنوب.

وخلال مؤتمر القمة أيضاً أكد قائد الثورة البوليفارية أن هناك حاجة ملحة لإنشاء جامعة للجنوب. وهذه الخطوة، التي تضرب بجذورها بعيداً في روح التحرير، يمكن أن تسهم في ردم الفجوة العلمية والتكنولوجية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، كما يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على بلدان أمريكا الجنوبية وأفريقيا.

ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بقوة بلدان أفريقيا في مكافحة الملاريا، وفيروس/مرض الإيدز وغيرهما من الأمراض المدمرة. وفي ذلك الصدد، من الضروري ضمان حصول كل الناس على أدوية هذه الأمراض، كما يحدث عندنا في فنزويلا. وكما نفعل في فنزويلا، ينبغي صناعة العقاقير الصيدلانية القليلة التكلفة للوقاية من تلك الأمراض وعلاجها بموجب تراخيص إجبارية. فمن غير الأخلاقي أن تغتني الشركات المتعددة الجنسيات من أمراض الناس ومعاناتهم. ولا يمكن أن تتحول صحة البشر إلى تجارة.

ويجب على الأمم متحدة أن تلتزم التزاما حازما بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ويتعين على جميع البلدان الأفريقية أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب أن يكون هذا الأمر تحديا ينبغي لكل بلد من بلدان العالم أن يرتقي إلى مستوى مواجهته. وتؤكد جمهورية فنزويلا البوليفارية مجددا استعدادها لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والكفاح جنبا إلى جنب مع الشعوب والحكومات الأفريقية من أجل تحقيق التنمية التي تتوق إليها بشدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.